

الحماء جمعاً وتخليلاً

دكتور

دكتور عبد الستار عبد العاطي رضوان

المدرس المساعد بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ - وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين.

وبعد: فهذه اللغة قوية وبها نزل القوى الأمين على قلب سيد المرسلين، وقد سماها ربنا - سبحانه - لساناً عربياً مبيناً، حيث قال تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(١).

وما كانت قوتها إدعاء يفتري، أو إنشاء يجتبي، وإنما هي نور، وبرهان، ودليل يفوض آثاره على السارين نوراً، فهي كما قال حافظ:

أنا البحر في أحشائه الدر كامن . . . فهل سائلوا الغواص عن صدفاتي

وهذا مدح للغة بلسان الشعر ووجدانه، أما أهل العظم باللغة فيثبتون بالدليل أنها البحر في أحشائه الدر كامن، ومن الدليل هذا البحث الذي يبين أن قوة هذه اللغة في عمادها الذي عليه تعول وتعتمد في الفروق بين الكلمات والأساليب، فمثل هذه الفروق يجليها العماد، ولا يجليها الضعف، وما لا يجليه إلا قوة لا يكون إلا قوياً، من أجل هذا برزت الفكرة واتضح السبيل إلى هذا البحث.

وانطلاقاً من الحرص على خدمة لغتنا، لغة القرآن الكريم، والعمل على إثرائها وازدهارها، كان اختياري لموضوعي هذا، وعزمي الكتابة فيه، وذلك عندما وجدت تفرق هذه المسائل التي تتدرج تحت هذا الاسم، وتشبتها في بطون كتب ذكرتها خلال سطورها، فرغبت في جمع شتاتها تحت ما يسمى بـ: "العماد" جمعاً، وتعليلاً.

وفي الحقيقة لقد تحيرت كثيراً في إطلاق اسم العماد على موضوعي الذي اخترت الكتابة فيه، بين أن أسميه الفصل، أو الدعامة، أو العماد، فلما ارتضيت تسميته "الفصل" وأبقيت أن ذلك هو الأولى، رجعت فرغبت عنه، لأنني قد تأكدت أن ذلك سيدخلني في مسائل ليست من المقصد إدخالها، كالفصل بين المتلازمين، مثلاً، وهو مما ليس في النية إدخاله، لكونه ليس ضمن الموضوع لعدم انطباقه عليه.

(١) سورة النحل من الآية رقم (١٠٣).

وأما "الدعامة" فلم أتو - من أول الأمر - التسمية به، بل إنه كان مستبعداً، وذلك لأن الدعامة، بمعنى: التقوية، وذلك يعني أن أصل المعنى موجود قبل مجيئه، وإذا كان الأمر كذلك، فهو مما لا يصلح أن يكون اسماً هنا.

وإذا لم يصلح الأول، ولم يصلح الثاني، فليس لدى إلا الثالث وهو "العماد" وهذا ليس لأنه الأخير المتبقى، ولكن لهذا، ولأنه - فوق ذلك - ينطبق على ما تناولته من المسائل التي اشتملها الموضوع.

هذا، وبعد أن سكنت النفس، وكنت قد حددت المسائل التي اخترتها، رتبت أفكارى - كما رأيتها، وكما تقتضى طبيعة البحث - فهو يتكون مما يلي:

مقدمة، وتمهيد وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة فقد ذكرت فيها سبب اختياري لهذا الموضوع.

وأما التمهيد فقد ذكرت فيه تعريف العماد لغة، واصطلاحاً وفائدة.

والفصل الأول: ما كان العماد فيه كلمة (اسماً أو حرف معنى) ويضم سبعة مباحث:

أولاً: ضمير الفصل.

ثانياً: ضمير النصب المنفصل "إياك" وأخواته.

ثالثاً: اللام الفارقة بين "إن" المكسورة الهمزة المخففة، وإن" النافية.

رابعاً: الفواصل بين "أن" المفتوحة الهمزة وخبرها.

خامساً: زيادة الباء في خبرى "ليس"، و "ما".

سادساً: زيادة "هاء" السكت متصلة ب "ما" الاستفهامية.

سابعاً: حركة لام المستغاث.

والفصل الثانى: ما كان العماد فيه حرف مبنى، ويضم مبحثين:

أ - زيادة الحرف لإزالة اللبس المعنوى، ويشمل:

أولاً: الميم فى "أنتما"، وفروعه.

ثانياً: الألف فى ضمير المفرد المؤنث الغائب.

ثالثاً: الهاء فى "أمهات".

ب - زيادة الحرف لإزالة التشابه فى الخط والرسم، ويشمل:

أولاً: زيادة الألف فى "مائة".

ثانياً: زيادة الألف بعد "واو" الجماعة.

ثالثاً: زيادة "الواو" في "عمرو"، و "أولئك"، و "أولى"، و "أوحي".

والخاتمة، وبها أهم نتائج البحث.

ثم المصادر والمراجع.

والله الموفق،،،

العماد بهذا المعنى المطلوب، يمكن أن يُعَدَّ من الموضوعات الجديدة على المشتغلين ببستان اللغة العربية الميمونة، لهذا فقد يُفاجأ به أول الأمر كثيرون منهم، أو أقول: ربما يكون - بعض الشيء - غريباً عنهم.

كيف لا؟ والأذن لا عهد لها بسماع موضوع كهذا، لا من قريب أو من بعيد، والعين ليست بأكثر حظ من الأذن، فإنها لم تعتد رؤيته، كما اعتادت ذلك في موضوعات أخرى كثيرة، طالما كررت أسماؤها على رؤوس الصفحات، كأحد المرفوعات مثلاً، أو النواسخ، أو المنصوبات، أو غيرها.

ولكن هذا الموضوع - وإن كان غريباً على الكثيرين من المشتغلين بهذه اللغة، فإنه - بالطبع - ليس بغريب على خاصتهم، بل إنه ربما يحظى بالقبول منهم، لحدائته وجدته، ومن أجل هذا وغيره، كان لا بد من التمهيد - وإن كان بهذه العجالة - حتى يتجلى أمره أكثر لدى النوع الأول، ويزداد تأكيداً، ووضوحاً لدى الخاصة من النوع الثاني.

فالعماد في اللغة: ما يُسندُ به، ويعتمد عليه، وهو مفرد، وجمعه: عمَد - بفتح الأول والثاني - والعمدان: تعمد الشيء بعماد يمسكه ويعتمد عليه، والعمد - بضم العين والميم - جمع عماد، والأعمدة: جمع العمود من حديد أو خشب^(١).

وفي الاصطلاح: يمكن أن أقول: هو ما يعتمد عليه في الفائدة، فيرفع الالتباس ويدفع التوهم، الذي كان سيقع لو لم يكن موجوداً^(٢).

هذا، وتتبدى فائدة العماد جلية - كما سيُكشَفُ عنها في جوهر الموضوع - أنك إذا أتيت - على سبيل المثال، لا الحصر - باللام الفارقة الداخلة على خبر "إن" المكسورة الهمزة، المخففة من الثقيلة، فإنك - لا محالة - تدرك الفرق واضحاً بينها وبين "إن" النافية، وأن المقصود من الكلام هو الأولى، لا الثانية، وأن الفضل في ذلك كله، إنما يعود إلى هذه اللام، التي لو لم يوت بها لوقع الالتباس الذي يخاف توهمه، فجاء

(١) ينظر معجم كتاب العين ٥٧ / ٢ (عمد)، المصباح المنير (عمد)، والمساعد / ١

(٢) ينظر المساعد / ١ / ١١٩، ليس للعماد بهذا المعنى المقصور تعريف اصطلاحى معروف.

باللام، فكانت هي العماد الذي يعتمد عليه السامع، أو المتكلم، أوهما معاً في أن المقصود هو "إن" المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة، ليس إلا.

وللعماد أدواته - كما ستأتى مفصلة في مكانها، وهي:

اسم، أو حرف معنى:

فالإسم، كضمير الفصل البذى على صورة ضمائر الرفع المنفصلة، مثل: "أنا"، و"نحن"، و"أنت" وفروعه، و"هو"، وفروعه، وضمير النصب المنفصل "إياك" وفروعه.

وحرف المعنى، كاللام الفارقة اللاحقة "إن" المكسورة الهمزة، المخففة من الثقيلة، فرقاً بينها وبين "إن" النافية، و"الياء" الزائدة في خبرى "ليس"، و"ما" النافية، و"هاء" السكت الزائدة على "ما" الاستفهامية بعد حذف ألفها، وحركة لام المستغاث به.

وحرف المبنى، كزيادة الميم في "أنتما"، وفروعه، والألف في ضمير المفرد المؤنث الغائب، والهاء في "أمهات"، والألف في "مائة"، وبعد واو الجماعة، وزيادة الواو في "عمرو"، و"أولئك"، و"أولى"، و"أوخي".

هذا، والعماد بشكله ومضمونه، موضوع ألفته نفسى، واطمأن له فوادى، وإنى لأسأل الله أن يكون هو كذلك لغيرى.

وأخيراً، وليس آخراً، فإنى أتطلع - ويرضى - إلى كل من يهدى إلى نصحاء سواء أكان تلميحاً أم تصريحاً، فكل ذلك يعود لصالح هذا العمل ونفعه.

كتبه

د / عبد الستار عبد العاطف رضوان

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات

الإسلامية والعربية بنات - سوهاج



الفصل الأول

ما كان العماد فيه كلمة (اسماً أو حرف معنى)

ويضم سبعة مباحث:

المبحث الأول: ضمير الفصل.

المبحث الثاني: ضمير النصب المنفصل "إياك" وأخواته.

المبحث الثالث: اللام الفارقة بين "إن" المخففة، و "إن النافية.

المبحث الرابع: الفواصل بين "أن" المفتوحة وخبرها.

المبحث الخامس: زيادة الباء في خبرى "ليس"، و "ما".

المبحث السادس: زيادة هاء السكت متصلة بـ "ما" الاستفهامية.

المبحث السابع: حركة لام المستغاث به.

١- ضمير الفرجل (١):

هذا الضمير، هو الذى يفصل فى الأمر حين التثك واختفاء القرينة، فيرفع الإبهام ويزيل اللبس (١)، بسبب دلالاته على أن الاسم الواقع بعده هو الخبر لما قبله، من مبتدأ، أو ما أصله كذلك، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التى ليست أصلية فى المعنى الأساسى (٢)، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر (٣)، وفوق ذلك كله يفيد فى الكلام معنى الحصر والتخصيص (٤).

ومن الأمثلة التى توضح هذا الضمير:

إن المذاكر الذى يتمهل يحقق التفوق.

والسؤال: ما المعنى الأساسى فى هذا الكلام؟ أهو تعريف المذاكر بأنه يتمهل، فيكون هذا التعريف عمدة فى الكلام، ولا يمكن الاستغناء عنه، ويكون ما بعده متمماً له، طارئاً عليه، لا يضر الكلام حذفه، وبهذا تعرب "الذى"؟ "خيراً"؟ ... أم هو القول بأن المذاكر يحقق التفوق؟ فتكون الجملة ركناً أساسياً لا يقوم المعنى إلا بها، لأنها خير، ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة "المذاكر" التى هى مبتدأ، وما عدا ذلك فهو زيادة طارئة، غير أصلية، وعلى ذلك تعرب كلمة "الذى" صفة؟

والواضح أن الأمرين متساويان، يصح الأخذ بأيهما: الأول أو الثانى، بغير ترجيح؛ لعدم ما يرجح أحدهما دون الآخر.

لكن إذا قلنا إن المذاكر "هو الذى يتمهل" امتنع الاحتمال الثانى، وتعين المعنى الأول، بسبب وجود الضمير الذى دل على أن ما بعده هو الجزء الأساسى المتمم للكلام، وأن الغرض الأهم - هنا - هو الإخبار عن

(١) ينظر فى هذه المسألة: علل النحو ٤٢١، ٤٢٢، الإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة (١٠٠) ٧٠٦، ٧٠٧، ارتشاف الضرب ٤٨٩/١، رصف ١٢٨، ١٣٠، شرح ابن يعيش ٣/١١٠، ١١١، المساعد ١/١١٩، الهمع ١/٦٨، الفوائد النهائية ٢/٨٨.

(٢) ينظر المعجم المفصل فى الإعراب ١/٢٥٨.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٣/١١٠، والمساعد ١/١١٩.

(٥) ينظر معنى اللبيب ٦٤٥، وارتشاف الضرب ١/٤٩٥.

المذاكر بأنه: الذي يتمهل، فتكون كلمة "الذي" هي الخبر^(١)، وليست صفة، وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصلية في تأدية المعنى المراد.

لكن قد يقع ضمير الفصل - أحياناً - بين ما لا يحتمل شكاً، ولا لبساً^(٢) فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق، وتأكيد معناه بالحصص، وغالباً ما يكون الاسم السابق في ذلك ضميراً؛ مثل قوله سبحانه: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)، وقوله عز وجل: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(٤)، وقوله جلت قدرته: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا* فَصَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾^(٥).

ففي المثال الأول قد توسط ضمير الفصل "نحن" بين كلمتي: "نا" و "الوارثين" مع أن الأخيرة - هنا - خبر "كان" منصوبة بالياء، ولا تصح أن تكون صفة، ولا تابعاً آخر؛ لعدم وجود موصوف غير "نا" التي هي ضمير، والضمير لا يوصف^(٦).

وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل "أنت" بين "التاء" و "الرقيب" مع أن كلمة "الرقيب" منصوبة؛ لأنها خبر "كان"؛ ولا تصح أن تكون صفة للتاء ولا تابعاً آخر، لأن التاء ضمير والضمير لا يوصف ولأن الرقيب - كما تقدم - منصوبة، والتاء في محل رفع.

وكذلك الحال في المثال الثالث الذي توسط فيه الضمير "أنا" بين "الياء" المحذوفة لأن الأصل "ترني" وكلمة: "أقل" التي هي المفعول الثاني للفعل "ترى" ولا يصح أن يكون صفة للياء، لأن الياء ضمير، والضمير - كما هو معروف - لا يوصف، وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة.

وفي الأمثلة الثلاثة السابقة تعين كونه للفصل لوقوعه قبل المنصوب، ولكن لم يقترن هذا المنصوب باللام، كما صرح بذلك ابن عقيل، قال^(٧):

- (١) ينظر مع الهوامع ٦٩/١.
- (٢) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ١١١/٣.
- (٣) سورة المائدة من الآية رقم (١١٧).
- (٤) سورة القصص من الآية رقم (٥٨).
- (٥) سورة الكهف من الآيات أرقام (٣٩، ٤٠).
- (٦) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ١١١/٣.
- (٧) ينظر: المساعد على تهليل الفوائد ١٢٣/١.

"وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب، وقرن باللام، نحو: إن كان زيد لهو القائم، فيتعين - هنا - كونه فصلاً، إذ لا يمكن جطه مبتدأ لنصب ما بعده، ولا بدلاً لدخول اللام عليه، فلو لم يله منصوب لم تتعين الفصلية، بل يجوز كونه مبتدأ، نحو: إن زيداً لهو القائم، وزيد هو القائم، كذا إذا وليه منصوب، ولم يقرن باللام، وكان ما قبله غير منصوب، نحو: كان زيد هو القائم، لجواز كونه بدلاً، أو ولي ظاهراً، نحو: ظننت زيداً هو القائم، فالفصلية - هنا - متعينة - أيضاً -، لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده، والبدلية لنصب ما قبله، ويحتاج المصنف أن يقول: أو ولي ظاهراً منصوباً، لأنه إن لم يكن الظاهر الذي وليه منصوباً كالذي بعده لن تتعين الفصلية، نحو: كان زيد هو القائم، إذا يجوز كون "هو" - كما سبق - بدلاً.

والحاصل: أن الفصلية متعينة إذا وليه منصوب وقرن باللام، نحو: إن كان زيد لهو القائم، وإذا وليه منصوب وولي ظاهراً منصوباً، نحو: ظننت زيداً هو القائم، وماعدا هذين لا يتعين فيه الفصلية، بل يحتمل مع الفصلية الابتدائية في بعض، نحو: إن زيداً هو القائم، وهي والبدلية في بعض، نحو: زيد هو القائم، والتأكيد في بعض، نحو: ظننتك أنت الفاضل^(١).

ومعنى هذا أن الفصلية - هنا - غير ظاهرة، وغير متعينة لأن الضمير واقع في باب "إن"، وباب المبتدأ والخبر، وذلك لأن الأخبار - هنا - مرفوعة، قال ابن يعيش^(٢):

وأعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب "إن" وأخواتها، وباب المبتدأ والخبر، لأن أخبارها مرفوعة، فإذا قلت: زيد هو القائم، وإن زيداً هو القائم، لم يعلم أن الضمير فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ^(٣).

ما يشترط في هذا الضمير^(٤):

يشترط في هذا الضمير ستة شروط:

اثنان في الضمير نفسه، واثنان في الاسم الذي قبله، واثنان في الاسم الذي بعده^(٥).

(١) ينظر جمع الهوامع ١/ ٦٩.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١١.

(٣) ينظر المعنى ٦٤١ - ٦٤٤.

فيشترط في الضمير نفسه:

١ - أن يكون ضمير الفصل على صورة ضمائر الرفع المنفصلة.
 ٢ - أن يكون هذا الضمير مطابقاً لما قبله في التكلم والخطاب والغيبة، وفي العدد: (الإفراد، والتثنية، والجمع) وفي النوع: (التذكير، والتانيث)^(١) مثل: الأخلاق هي الحافظة لكرامة الإنسان، ومثل: العالمان هما النافعان لنا، العلماء هم أصحاب المشهورة وهكذا، فلا يصح: كنت هو الفاضل^(٢)، ولا ظننت محمداً أنت المجد^(٣)، لأن "كنت" ليس معناه معنى الاسم السابق (محمد) وبديل عليه، لهذا فلا يحقق الغرض المطلوب منه، ومن هنا لا يصح أن يُجعل ضمير فصل، لعدم المطابقة، وأما قول الشاعر:

وكانن بالأباطح من صديق .: يرانى لو أصيبت هو المصابا^(٤)

قال الملقى^(١): "فإنك لو حملته على الظاهر لم يجز أن يكون "هو" فصلاً، لأن "هو" ضمير غائب و"نى" من "يرانى" ضمير متكلم، فلا يصح أن يكون تأكيداً له، فإن حملته على حذف مضاف - كأنه قال: يرى مصابى هو المصابا - جاز، لأن الثاني هو الأول^(٢) ولولا هذا التقدير لقال: "أنا المصابا" ليصح أن يكون فصلاً" أ. هـ

(١) ينظر معنى اللبيب ٦٤١ - ٦٤٤، النحو الوافي ١/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) قال الملقى في رصف المباني ١٣٠: واعلم هذه الألفاظ تجرى على ما قبلها من الأفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التانيث، أو الحضور، فتقول: زيد هو القائم، وأنا أنا القائم، وظننتكما أنتما القائمين، وظننتنا نحن القائمين، وظننتكن أنتن القائمات، قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ﴾ (الأنبياء: ٦٤)، و ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ (الأنفال: ٣٢)... و ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف: ٧٦).

(٣) ينظر معنى اللبيب ٦٤٣.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠.

(٥) من بحر الوافر، قائله: جرير.

ينظر البيت في: المقضب ١/ ٣٧٥، المسائل البغداديات ٤٠٢، ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، المقصد ٢/ ٧٥٠، المقرب ١/ ١١٩، رصف المباني ١٣٠، أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦، معنى اللبيب ٦٤٣، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٦٩، شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥، معجم الهوامع ١/ ٣٢، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣٢١.

(٦) ينظر رصف المباني ١٣٠.

(٧) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ١١٠، ١١١.

وقال ابن هشام^(١): "وكان قياسه "يرانى أنا" مثل ﴿إِنْ تَرَنَّ أَنَا

أَقْلُ مِنْكَ﴾^(٢) فقيل: ليس "هو" فصلاً، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه فى المعنى^(٣).

والفاعل بأنه توكيد للفاعل هو أبو هلال العسكرى، قال السيوطى^(٤): "وحمله العسكرى فى المصباح على أن "هو" تأكيد للفاعل فى "يرانى"، والمضاف مقدر والمصاب مصدر، أى يظن مصابى المصاب، أى يحقر كل مصاب دونه".

ويشترط فى الاسم الذى قبله^(٥):

١ - أن يكون معرفة.

٢ - وأن يكون مبتدأ، أو ما أصله كذلك، كاسم "كان"، وأخواتها واسم "إن"، وأخواتها، ومعمول "ظننت"، وأخواتها، مثل: الأب هو رب الأسرة، والأم هى المشرفة على تربية أولادها، ومثل، كان الأزهر هو المدافع عن قضايانا الدينية، والدنوية، ومثل: إن الأزهر هو المدافع عن قضايا البشر يودى عمله باقتدار، وكقوله - جلّت قدرته -: ﴿وَمَا نَقْدُمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾^(٦)، وقوله - عز وجل: ﴿وَأَنَا لَتَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٧)، وقوله - جل علاه: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٨).

والسر فى اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة لتشابههما فى المعنى، إذ الخبر صفة فى المعنى، فتأتى بضمير الفصل ليزيل اللبس ويجعل ما بعده خبراً لا صفة، لأن الصفة والموصوف لا

(١) ينظر معنى اللبيب ٦٤٣.

(٢) سورة الكهف من الآية رقم (٣٩).

(٣) ينظر همع الهوامع ٦٨/١.

(٤) ينظر همع الهوامع ٦٨/١.

(٥) ينظر معنى اللبيب ٦٤١، ارتشاف الضرب ٤٨٩/١.

(٦) سورة المزمل من الآية رقم (٢٠).

(٧) سورة الصافات الآية رقم (١٦٥).

(٨) سورة المائدة من الآية رقم (١١٧).

يُفَصِّلُ بينهما إلا نادراً، نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ولكنه قليل، أما مع الصفة فكثير" (١).

قال ابن يعيش (٢): "إنما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليهما مما يقتضى الخبر، وذلك من قبل أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر فى المعنى، وذلك نحو قولك: زيد هو القائم، لأن الذى بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله، فلما جنت بـ "هو" فاصلة بين أنك أردت الخبر وأن الكلام قد تم به لفصلك بينهما، إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح".

ويشترط فى الاسم الذى بعده (٣):

- ١ - أن يكون خبراً لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ كالأمثلة السابقة.
- ٢ - أن يكون معرفة، أو ما يقاربها فى التعريف، وهو أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة، وبعده "من"، مثل: الله هو القادر، والنبيل هو أسرع من غيره للمروعة، وإنما اشترط فيه هذا الشرط، لأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة، وفيه تأكيد، فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكد هذا الضمير معرفة، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً؛ لأنه لا يقع بعده - غالباً - إلا ما يصح وقوعه نعتاً للاسم السابق، ونعت المعرفة، لا يكون إلا معرفة، فوجب أن يكون بين معرفتين (٤).

أما ما قارب المعرفة - وهو أفعل التفضيل المشار إليه - فإنه يشبه المعرفة فى أنه مع "من"، لا يضاف ولا يقترن "بأل" فأشبهه بذلك الذى لا يقبل ذلك، فضلاً على أن وجود "من" بعده يفيد تخصيصاً ويقربه من المعرفة (٥).

فائدة هذا الضمير:

تقدم أن هذا الضمير يرفع الإبهام ويزيل اللبس، ويفيد معنى الحصر والتخصيص، وفوق كل ذلك يقوى الاسم السابق ويؤكد معناه، قال أبو حيان (٦):

- (١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٣ / ١١٠.
- (٢) ينظر شرح المفصل ٣ / ١١١.
- (٣) ينظر معنى اللبيب ٦٤٢.
- (٤) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣ / ١١٠، ١١١.
- (٥) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٣ / ١١٢.
- (٦) ينظر ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٥.

وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد، وقال السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد القائم، كان إخباراً عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره^(١).

وقال ابن هشام^(٢).

في فائدته ثلاثة أمور:

أحدها: لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا

تابع...

والثاني: معنوي وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا

يجامع التوكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل....

والثالث: معنوي - أيضاً - وهو الاختصاص، وكثير من البيانين

يقتصر عليه، وذكر الزمخشري^(٣) هذه الثلاثة في تفسير: ﴿وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤)، فقال في فائدة الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره^(٥).

إعراب ضمير الفصل:

اختلف في إعراب هذا الضمير، وأنسب ما يقال - لأنه أيسر

الآراء - إنه في الحقيقة ليس ضميراً^(٦) - بالرغم من دلالاته على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة - وإنما هو حرف خالص الحرفية^(٧)، مثله في ذلك مثل "كاف الخطاب" في: "ذلك" و "تلك" و "النجاحك"، لذا من الأنسب تسميته حرف الفصل، قال ابن يعيش^(٨):

"وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتزته وأصرتة

إلى حيز الحروف، وألغيت، كما تلغى الحروف، نحو إلغاء "ما" في قوله

(١) ينظر مع الهوامع ١/ ٦٩.

(٢) ينظر معنى اللبيب ٦٤٤، ٦٤٥.

(٣) ينظر تفسير الكشاف ١/ ٤٦.

(٤) سورة البقرة من الآية رقم (٥).

(٥) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ١١٣.

(٦) ينظر معنى اللبيب ٦٤٥.

(٧) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ١١٣.

جلت قدرته: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ﴾^(١)، فلا يكون له موضع من الإعراب، لا رفع، ولا نصب، ولا خفض، وليس ذلك من أعمال "ما" عمل ليس لشبهها، والقياس ألا تعمل، ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب الكاف في "ذلك" و "أولئك" و "رويدك" و "النجاءك" ونحو ذلك.

لهذا فإن سمي ضمير فصل فعلى سبيل المجاز، وأن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله دون النظر لوجوده، فيجرى الإعراب على ما قبله وما بعده من غير التفات إليه، فكأنه غير موجود، فهو بهذا لا يعمل، فلا يؤثر في غيره إعرابياً ولا يتأثر، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده.

لكن هناك حالة يرى فيها بعض المحققين أن هذا الضمير يكون فيها اسماً، ويجب إعرابه وتسميته - كما يرى - ضمير الفصل، وهي في نحو: كان السباق هو محمداً برفع ما قبله وما بعده معاً، إذ لا مفر - هنا - من اعتبار "هو" ضميراً مبتدأ مبنياً على الفتح في محل رفع، وخبره كلمة "محمد" والجملة منه ومن خبره في محل نصب خبر "كان" ويقول: وبغير ذلك لا نجد خبراً منصوباً لـ "كان"، ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية، إلا من طريق اعتبار الضمير بينهما اسماً له محل إعرابي مبتدأ، على نحو ما سبق^(٢)، وهذا مما لا يصح الأخذ به، لأن الضمير لا يصح تسميته - في هذه الحال - ضمير فصل، وإنما هو اسم مضمَر، وإن شابه ضمير الفصل في الصورة.

هذا، وأن الأخذ بهذا الرأي الأنسب والأيسر، لا يمنع من الإشارة إلى غيره، بالرغم مما في ذلك من تفصيل شاق، وتقسيم مرهق، يردُّ كثيراً في بطون الكتب، تمسك أصحابها فيها بأنه ضمير، وأنه اسم، إلا في حالات قليلة، وسنعرض بعضها إتماماً للمسألة، واستعانة بها على فهم الأوجه الإعرابية الواردة في هذه المطولات المشتملة على ذلك الضمير.

فالعلماء يقولون: إنه اسم، فهو - كباقي - الأسماء لا بد له من محل إعرابي إلا إذا تعذر ذلك، فيكون كالحرف، ويرتبون على هذا الأصل فروعاً كثيرة اشتهت فيها خلافهم فكثرت - بالتالي - آراؤهم.

(١) سورة آل عمران من الآية رقم (١٥٩).

(٢) ينظر النحو الوافي ١/ ٢٤٧، ٢٤٨.

فالبصريون لا يرون له موضعاً من الإعراب، وأكثرهم على أنه حرف، وقال الخليل: هو اسم^(١)، والكوفيون يقولون: له موضع من الإعراب، وفيذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع ما بعده، ويذهب القراء إلى أن موضعه كموضع ما قبله^(٢).

ويتفصيل آخر يزيد المسألة تفريعاً وزيادة للأراء ما يرويه ابن هشام - هنا - حيث يقول:

يحتمل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣).... الفصلية والتوكيد دون الابتداء لاتنصب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَأَنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٤)، ونحو: زيد هو العالم، وإن عمراً هو الفاضل، الفصلية والابتداء دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر، لأنه ضعيف والظاهر قوى، وَوَهُمَ أَبُو الْبَقَاءِ فَاجَازَ فِي ﴿إِنَّ شَاتِنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(٥)، التوكيد^(٦)... ويحتمل الثلاثة في نحو: أنت أنت الفاضل ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَظَامُ الْغُيُوبِ﴾^(٧)، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو: إن زيدا هو الفاضل، البدلية، وهم أبو البقاء فأجاز في: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾^(٨)، كونه بدلاً^(٩) من الضمير المنصوب^(١٠) أ. هـ ملخصاً^(١١).

(١) ينظر معنى اللبيب ٦٤٥.

(٢) ينظر في هذا: الإتصاف ٧٠٦ / ٢، المسألة (١٠٠)، ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٤، المساعد ١ / ١٢٢، ١٢٣.

(٣) سورة المائدة من الآية رقم (١١٧).

(٤) سورة الصافات الآية رقم (١٦٥).

(٥) سورة الكوثر الآية رقم (٣).

(٦) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٩٥ قال أبو البقاء العكبري: "هو" مبتدأ أو توكيد، أو فصل.

(٧) سورة المائدة من الآية رقم (١٠٩).

(٨) سورة المزمل من الآية رقم (٢٠).

(٩) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٧٢، قال أبو البقاء العكبري: وقوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرًا﴾ هو فصل، أو بدل، أو تأكيد، وخبر المفعول الثاني.

(١٠) ينظر معنى اللبيب ٦٤٥، ٦٤٦.

(١١) ينظر في هذا الأراء وكثرتها: شرح ابن يعيش للمفصل ٣ / ١١١ - ١١٣، هج الهوامع ١ / ٦٩.

هذا، وبالنظر إلى ما سبق، وعلى ضوء ما ذكر، يمكن أن يشار إلى ما يزيد هذا الأمر وضوحاً بين ضمير الفصل، وبين التوكيد اللفظي، والبدل، والمبتدأ وذلك موجزه فيما يلي:

إذا قلنا: محمد هو الداعي، جاز في الضمير أمران:

أحدهما: اعتباره مبتدأ ثانياً، خبره الاسم المتأخر عنه، والجملة منهما معاً خبر للمبتدأ قبلهما.

ثانيهما: اعتباره مهماً كأنه غير موجود في الكلام، وبالتالي يكون ما بعده معرباً على حسب حاجة الكلام قبله.

ومثل ذلك يقال مع "إن" وأخواتها، مثل: إن محمداً هو الداعي، لأن الاسم الذي بعد الضمير مرفوع.

وإذا قلنا: كنت أنت الداعي، جاز في الضمير "أنت" أمران:

أحدهما: اعتباره ضمير فصل، لا محل له من الإعراب، ويكون ما بعده خبراً لـ "كان" منصوباً.

ثانيهما: اعتباره مؤكداً توكيداً لفظياً للضمير المتصل قبله، ويكون ما بعده خبراً لـ "كان" منصوباً.

هذا إذا كان لفظ "الداعي" في المثال السابق منصوباً، على أنه خبر "كان"، أما إذا كان مرفوعاً على أنه خبر ضمير الفصل "أنت"، وكانت الجملة منهما معاً في محل نصب خبر "كان" (١).

ويتعين الفصل عندما تدخل على الضمير لام الفرق، مثل: إن كان زيد لهو الفاضل (٢).

(١) ينظر النحو الوافي ١/ ٢٤٩، ٢٥٠، ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، ٤٩٥.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤.

اختلاف العلماء في تسمية هذا الضمير^(١):

اختلف العلماء في تسمية هذا الضمير، فالبصريون يسمونه ضمير الفصل، لأنه فصل به بين الخبر والنعت، وقيل: لأنه فصل به بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل به بين الخبر والتابع^(٢).

وأغلب الكوفيين يسمونه عملاً، لأنه يُعمدُ عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وبيان أن الثاني خبر، لا تابع، ولا مكمل آخر^(٣).

وقلة من الكوفيين يسميه دعامه، لأنه يدعم الأول، أي يقويه، ويؤكد بتوضيح المراد منه، وتخصيصه وتحقيق أمره، بتعيين الخبر له، وإبعاد الصفة، وبأق التوابع^(٤).

وبعض المتقدمين يسميه صفة^(٥)، وعزى ابن يعيش^(٦) هذا الرأي إلى سبويه، وعزاه أبو حيان إلى المدنيين^(٧).

٢- ضمير النجب المنفصل "إياك" وأخواته^(٨):-

اللغات في "إياك":

يقال فيها: "إياك" - بفتح الهمزة، وتخفيف الياء^(٩)، وتنسب هذه القراءة إلى الرقاشي، ويقال فيها: "إياك" - بكسر الهمزة وتخفيف الياء، وتنسب هذه القراءة إلى عمرو بن فايد عن أبي^(١٠)، كما يقال فيها:

(١) ينظر في هذه المسألة: علل النحو ٤٢١، الإنصاف المسألة (١٠٠) ٧٠٦/٢، رصف المباني ١٢٨.

(٢) ينظر المساعد ١١٩/١.

(٣) ينظر همع الهوامع ٦٨/١، شرح ابن يعيش للمفصل ١١٠/٣.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣، المساعد ١١٩/١، همع الهوامع ٦٨/١.

(٥) ينظر همع الهوامع ٦٨/١.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ١١٠/٣.

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٤٨٩/١.

(٨) تنظر هذه المسألة في: رصف المباني ١٣٧ - ١٣٩، المساعد ١٠١/١، ١٠٢، ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، شرح المرادى ١٣٠/١، الأشموني ١١٥/١، الفوائد الصيانية ٧٩/٢، ٨٠.

(٩) ينظر البحر المحيط ١٤٠/١.

(١٠) ينظر البحر المحيط ١٤٠/١.

"هَيْآَك" بكسر الهاء المبدلة من الهمزة وتشديد الياء^(١)، وقيل فيها - أيضاً - "هَيْآَك" - بفتح الهاء المبدلة من الهمزة وتخفيف الياء، وقرأ بذلك ابن السوار العنوي^(٢)، واللغة المشهورة فيها: "إْيَاك"^(٣) - بكسر الهاء وتشديد الياء^(٤) -.

اختلاف العلماء في "إْيَاك":

اختلف العلماء النحويون: بصريون، وكوفيون، وغيرهما فيها، فذهب بعضهم إلى أن "إْيَا" هو ضمير، ولو احقها حروف تعين المراد فيها، وذهب آخرون إلى أن اللواحق هي الضمير و "إْيَا" حرف عماد لها، وذهب فريق ثالث إلى أن "إْيَا" مع لواحقها ضمير...

وتفصيل ذلك فيما يلي:

"إْيَا" مُردِّفاً بما يدل على المعنى المراد: إْيَايَ، للمتكلم، وإْيَاك، للمخاطب، وإْيَاه، للغائب، وفروعها: إْيَانَا، وإْيَاك، وإْيَاكَمَا، وإْيَاكُم، وإْيَاهَا، وإْيَاهُمَا، وإْيَاهُم، وإْيَاهُنْ، اختلف العلماء في تحديد الضمير منه.

فذهب فريق إلى أنه "إْيَا" وما عداه حروف تعين المراد فيه: المخاطب عدده ونوعه، والمتكلم عدده ونوعه، والغائب - كذلك - عدده ونوعه.

وذهب آخر إلى أن "إْيَا" حرف عماد، والكاف والياء والهاء، هي الضمانر.

وذهب ثالث إلى أن الضمير هو "إْيَا" مع لواحقها: الكاف والياء والهاء^(٥).

والمختار من ذلك ما ذهب إليه البصريون، ومنهم سيبويه إلى أن "إْيَا" هي الضمير، ولو احقها: الكاف والياء والهاء، حروف لا موضع لها من الإعراب^(٦).

(١) ينظر سيبويه ٤ / ٢٣٨.

(٢) ينظر البحر المحيط ١ / ١٤٠.

(٣) ينظر البحر المحيط ١ / ١٤٠.

(٤) ينظر المساعد ١ / ١٠٢، ١٠٣، إملاء ما من به الرحمن ٦ / ٦.

(٥) ينظر الأسموني ١ / ١١٥، المساعد ١ / ١٠٢، إملاء ما من به الرحمن ٦ / ٦، الهمع ٦١ / ٦١.

(٦) ينظر الأسموني ١ / ١١٥، المساعد ١ / ١٠٢، إملاء ما من به الرحمن ٦ / ٦، الهمع ٦١ / ٦١.

وهذا معترض بأن تعريف الضمير هو: ما دل على متكلم، أو خطاب أو غيبة، و "إيا" بمفردها لا تدل على شيء من ذلك، فكيف تسمى ضميراً؟

وأجاب أنصار هذا الرأي عن ذلك بأن "إيا" مشتركة بين الثلاثة - التي هي التكلم والخطاب والغيبة - وضعاً، فعند الاحتياج إلى التمييز أُرِدَتْ بحروف تدل على المعنى المراد، كما أُرِدَ الفعل المسند إلى المؤنث بقاء التانيث^(١).

ومقابل المذهب المختار مذاهب:

أحدها: مذهب الخليل^(٢) والمازني، واختاره ابن مالك إلى أن "إيا" اسم مضمر، أضيف إليها الضمير الذي هو الياء لظهور الإضافة في قولهم: "فإياه وإيا الشواب"^(٣)، وهو مردود لشذوذه، ولأنه لم يُعهد إضافة الضمائر^(٤).

ثانيها: وهو أن اللواحق هي الضمائر، و "إيا" حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل، وهو مذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيان الأندلسي^(٥).

ثالثها: مذهب الزجاج، وهو أن اللواحق - أيضاً - هي الضمائر، إلا أنه قال: إن "إيا" اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق، فهي في موضع جر به.

وقال ابن درستويه: إنها بين الظاهر والمضمر^(٦).

(١) ينظر شرح التصريح ١/ ١٠٣، في شرح ابن يعيش على المفصل ٣/ ١٠١ قال: "قال سيبويه: "إيا" اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود، ولتعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، ويعزى هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر "إيا" فقال: هي مبهمة بين الظاهر والمضمر، وقد قامت الدلالة على أنه اسم مضمر بما فيه مقنع، وشبهها بالتنونين، وتاء التانيث وياء النسبة من حيث كانت حروفاً دالة على أحوال في الاسم، كما دلت الحروف الواقعة بعد "إيا" على أعداد المضميرين، والحضور والغيبة والتكلم، فهي مثلها من هذه الجهة، وخلوها من معنى الاسم فاعرفه" أ. هـ. وانظر مع الهوامع ١/ ٦١.

(٢) في سيبويه ١/ ٢٧٩: "وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنقه، لأنه هذه الكاف مجرورة".

(٣) ينظر سيبويه ١/ ٢٧٩، إملاء ما من به الرحمن ١/ ٦، البحر المحيط ١/ ١٤٠.

(٤) ينظر مع الهوامع ١/ ٦١.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٤، إملاء ما من به الرحمن ١/ ٦.

رابعهما: وهو مذهب بعض الكوفيين، أن "إياك" بكماله هو

الضمير^(٢).

والمذهب الأخير هو الذى أشار إليه صاحب كتاب النحو الوافى^(٣) ودعى إلى الأخذ به، وترك ما عداه، لما فيه - كما يرى هو - من تيسير وتخفيف، واختصار، فضلاً على خلوه مما يُسبىء إلى سلامة اللغة وفصاحتها، قال: "فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه، بل فى آخره تلك الزيادة اللازمة، مثل: "إياك" وأخواتها، وأنت" وأخواتها، فإن الأنسب "اليوم" إدماج الضمير والزيادة الحتمية معاً عند الإعراب، وعدهما بمنزلة كلمة واحدة، بحيث لا نعتبر أن الضمير فى "إياك" وفى "أنت" هو كلمة "إيا" وحدها و "إن" وحدها، وأن الكاف، والتاء حرف خطاب، مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، وما بعدهما حرف دال على المراد منه، فمن المستحسن رفض هذا التجزئىء رفضاً قاطعاً، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة "إيا" مع ما يصحبها لزوماً هما معاً الضمير، وأنها فى الإعراب كلمة واحدة، وكذلك "أنتما" وباقى الفروع" أ. هـ بتصريف واختصار^(٤).

والرأى المختار - كما تقدم، وإن اعترض عليه - هو رأى سيبويه، ومن وافقه من البصريين، لسلامته مما وقع فيه غيره من الآراء الأخرى، كالخلل الذى لحقها من جهة، ولزوم عدم النظير من جهة أخرى، أو أن لا عهد للنحويين بما جاء فى بعضها.

وإذا نظرنا إلى ما ساقه ابن يعيش^(٥) نجد ما يعزز الرأى المختار،

قال:

"اعلم أن هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال، ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه، وأسند الأقوال إذا أمعن النظر فيها، ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أما "إيا" اسم مضمرة وما بعده من اللواحق حروف مجردة من مذهب الاسمية، لاحظ لها فى الإعراب، وإنما قلنا إن "إيا" اسم مضمرة ليس بظاهر، لأنه فى جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس فى الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب، فلا يرتفع إلا ما كان ظرفاً غير متمكن، نحو ذات مرة، وما جرى مجراها، وشيء من المصادر،

(١) ينظر مع الهوامع ٦١ / ١.

(٢) ينظر الإنصاف المسألة (١٩) ٦٩٥ / ١، إملاء ما من به الرحمن ٦ / ١.

(٣) ينظر كتابه البحر الوافى ٢٣٧ / ١.

(٤) انظر إملاء ما من به الرحمن ٦ / ١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٨ / ٣، ٩٩.

نحو: سبحان، وليس "إيا" واحداً منها، فلما لزم النصب كلزوم أنت، وأخواته الرفع، دلّ على أنه مضمّر مثله... وإذا ثبت أنه اسم مضمّر كانت الكاف اللاحقة له حرفاً مجرداً من معنى الاسمىة للخطاب، لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب، ولو كان له موضع من الإعراب لكان إما رفعاً وإما نصباً وإما جرّاً، فلا يكون في موضع مرفوع، لأن الكاف لميبت من ضمائر المرفوع، ولا منصوباً، لأنه لا ناصب له... ولا مجروراً، لأن الجر في كلامهم إنما هو من وجهين: إما لحرف جر، وإما بإضافة اسم، ولا جار - هنا - ولا مخفوضاً بإضافة "إيا" إليه، لأنه كما ثبت - اسم مضمّر، والمضمّر لا يضاف، لأن الإضافة للتخصيص، والمضمّرات أشدّ المعارف تخصيصاً... وإذا ثبت ذلك كان حرفاً مجرداً من الاسمىة كالكاف في "النجاءك" أ. هـ باختصار وتصرف.

فهذا رأى معزز بالدليل الذي تأسس له النفس، ويطمئن له الفؤاد ويركن له العقل، لوضوحه وقوة حجته.

هذا، وبعض المطولات قد عرضت لحجج العطاء في هذا الموضوع - بعد عرضها لآرائهم - وتلت ذلك بعرض أدلة بطلانها، أو ترجيحها، ويظهر ذلك واضحاً فيها^(١).

٣ - اللام الفارقة بين (إ) المكسورة الهمزة، و(إ) النافية^(٢)

إن - بكسر الهمزة وتشديد النون - وأن - بفتح الهمزة وتشديد النون - حرفان مؤكدان - في الأغلب - نسبة الخبر للمبتدأ، وأنها لإزالة الشك عن هذه النسبة أو إنكارها، فهما، إذا بمنزلة تكرار الجملة، ومن الأصوب استخدامها في موضع الشك والإنكار.

(١) ينظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٩٧ - ٧٠٢، المسألة (٩٨)، مع الهوامع ١/ ٦١، كشاف الزمخشري ١/ ١٣٩، ١٤٠، المساعد ١/ ١٠١، ١٠٢.

(٢) ينظر في هذه المسألة: سيبويه ٢/ ١٣١ - ١٤٠، المقضب ٤/ ١٠٧ - ١٠٩، رصف المباني ١٠٨، المسائل البغداديّات ١٧٦ وما بعدها، الإنصاف المسألة (٢٤) ١/ ١٩٥، أسرار العربية ١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧١، ٧٢، ٧٤، ٢٦/ ٩، ٢٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧١، ٢/ ٢٧٤، شرح المكودي ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، أوضح المسالك ١/ ٣٦٦ - ٣٦٩، معنى اللبيب ٣٠٥ - ٣٠٧، شرح الرضى للكافية ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣، شرح التصريح ١/ ٢٣١، ٢٣٢، مع الهوامع ١/ ١٤١، ١٤٢.

وهما ضمن الأحرف الثمانية^(١)، وقيل: هما ضمن أحرف سبعة^(٢) وتسمى الأحرف الناسخة^(٣)، كما تسمى بالأحرف الخمسة المشبهة بالفعل على اعتبار أن "إن"، و "أن" حرف واحد^(٤).

وقد ذكر ذلك العالم سيبويه^(٥)، قال:

"هذا باب الأحرف الخمسة التي تعمل فيما بعدها، كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تُصَرَّفُ تُصَرَّفُ الأفعال، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال: بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت "أرهما" لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافة إليه... أ. هـ ملخصاً.

ونكر ذلك - أيضاً - المبرد^(٦)، قال:

"هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل، وهي:

إن، وأن، ولكن، وكان، ولعل، وليت.

وإن، وأن مجازهما واحد، فلذلك عدناهما حرفاً واحداً وقال^(٧):

"فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها، لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمنى، والتشبيه، التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال؛ ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح، كبناء الواجب الماضي".

وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فثبته من الفعل ما قَدَّم مفعوله، نحو: ضرب زيداً عمرو" أ. هـ مع تصرف بسيط.

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢١٠، الأحرف الثمانية ذكرها ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٣٢٨ - ٣٣٢، الستة التي هي إن وأخواتها: إن، وأن، لكن، كان، ليت، لعل مضافاً إليها "عسى"، و "لا".

(٢) هكذا ذكرها أحد أصحاب الكتب الحديثة - ينظر النحو الوافي ١ / ٦٣٠، وعددها سبعة، بعد استبعاد "لا".

(٣) المكودي ١ / ٢٢٢.

(٤) ينظر سيبويه ٢ / ١٣١، المقتضب ٤ / ١٠٧، مع الهوامع ١ / ١٣٢. قال السيوطي: "الثالث من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعددها خمسة، كما صنع سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك، لا ستة، كما صنع آخرون، لأن "أن" و "إن" واحدة" أ. هـ ملخصاً.

(٥) ينظر كتابه ٢ / ١٣١.

(٦) ينظر كتابه المقتضب ٤ / ١٠٧.

(٧) ينظر كتابه المقتضب ٤ / ١٠٨.

العلة في كسر همزة إحداهما وفتحها في الثانية:

إن وأن، حرفان، إحداهما بكسر الهمزة، وثانيهما بفتحها، مع تشديد النون فيهما، وما فتحت همزة إحداهما، وكسرت في ثانيهما إلا للفصل بينهما، قال في ذلك ابن الوراق^(١):

"إن قال قائل: لم يجب أن تكسر "إن" في الابتداء؟ قيل: للفصل بينهما، أعنى: بين "إن"، و "أن".

فإن قال قائل: فما الحاجة إلى الفصل بينهما؟

قيل له: لأن "أن" المفتوحة وما بعدها في تقدير اسم، والمكسورة لا تكون مع ما بعدها اسماً، فلما اختلف حكمها وجب الفصل بينهما".

ما الذي يهمن أمره من إن وأن؟

الذي يهمن أمره - هنا - من هذين الحرفين، هو "إن" التي هي بكسر الهمزة، وأما "أن" المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة فسيأتي الكلام عنها في مكانها.

(إن) المكسورة الهمزة:

الذي يهمن من هذا الحرف هو المخفف منها، بعد حذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى الساكنة.

و "إن" بذلك تصلح للدخول على الجمل الاسمية والفعلية، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مختصة بالاسمية^(٢)، لأنه حينئذ زال عنها شبهها بالفعل^(٣)، لكنها تبقى على توكيدها في الجملة كالثقيلة وتدخل على المبتدأ والخبر، وعلى ظننت وأخواتها، وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال كـ "كان" وأخواتها، و "كاد" فيها الإلغاء والإعمال كالثقيلة، نحو: إن زيدا قائم، وإن زيدا لقائم^(٤) إلا أن الإعمال فيها قليل، ومعنى ذلك أن إهمالها هو الكثير^(٥)، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٦)،

(١) ينظر كتابه علل النحو ٤٤٦.

(٢) ينظر النحو الوافي ١/ ٦٧٣.

(٣) ينظر المسائل المشكلة (معروفة بالبغداديات) ١٧٦.

(٤) ينظر رصف المباني ١٠٨.

(٥) ينظر شرح المكودي ١/ ٢٣٥.

(٦) سورة الطارق الآية رقم (٤).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ لَمَّا جَمِيعَ لَدَيْنَا مُخْتَضِرُونَ﴾^(١)، بتخفيف "إن" و "لما"^(٢).

وأما إعمالها - على قلته - فهو استصحاب للأصل فيها^(٣).

قال سيبويه^(٤):

"وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرأون: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوقِفْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٥) يخففون وينصبون، كما قالوا:

كَأَنَّ تَضْيِيبَهُ حَقَّان.

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء، لم يُغَيَّرْ عمله، كما لم يغيَّرْ عمل "لم يك" حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما"^(٦).

وعلى كل حال إذا خففت "إن" فالصواب جواز الأمرين: إلغاؤها، واختار ذلك بعضهم، وإعمالها واختار ذلك بعضهم الآخر، ومن هؤلاء سيبويه وقد سبق ما يدل على ذلك وأما ابن يعيش فإنه رجح إلغاؤها على إعمالها مخالفاً للجماعة الذين منهم سيبويه قال:

"فأما المكسورة إذا خففت تلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، فهي إذا خففت زال اللفظ... فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل".

والكوفيون يذهبون إلى إلغائها، واحتجوا فقالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل، لأن المشددة إنما عملت لشبهها الفعل الماضي في اللفظ، فإذا خففت زال هذا الشبه، فوجب أن يبطل عملها، ومنهم من قال: إنما قلنا

(١) سورة يس الآية رقم (٣٢).

(٢) ينظر شرح التصريح ١ / ٢٣١.

(٣) ينظر شرح التصريح ١ / ٢٣٠.

(٤) ينظر كتابه ٢ / ١٤٠، وقد نقلت نصه بتلخيص بسيط.

(٥) سورة هود من الآية رقم (١١١).

(٦) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ٨ / ٧٢، الإنصاف ١ / ١٩٨.

ذلك لأن المشددة من عوامل الأسماء والمخففة من عوامل الأفعال،
 فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال،
 لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في
 الأفعال^(١).

إلا أن "إن" بعد التخفيف لا تعمل - على وجه التأكيد - في
 الضمير، فلا يجوز أن تقول: إنك قائم - بالتخفيف - إلا في الضرورة^(٢).

إقتران خبر (إن) - المخففة المكسورة الهمزة - باللام:

سبق أن نكرنا أن "إن" إذا خففت جاز فيها الأمران، وعندئذ
 يدخل على خبرها لام اختلف فيها^(٣)، وسيأتى الحديث عنها في حينها.
 واللام التي تلحق خبر "إن" المخففة، إنما جيء بها لأمرين:
 الأول: إفادتها توكيد النسبة، وتخليص المضارع للحال^(٤).

الثاني: لإيجاد الفرق بين "إن" المكسورة الهمزة المخففة،
 وبين "إن" النافية^(٥)، فلولا اللام لثُوِّهَمَ أن "إن" في: إن زيد لقائم،
 نافية، وأن المعنى: ما زيد قائم، فلما جيء باللام ارتفع التوهم^(٦).

وهذه اللام الفارقة أصبحت لازمة لإزالة الالتباس بينها وبين
 النافية^(٧) اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات فيجوز تركها والاستغناء
 عنها، كأن توجد قرينة واضحة تقوم مقامها في تبين نوع "إن"، وأنها
 المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة، وليست النافية، ولا فرق في
 القرينة بين أن تكون لفظية أو معنوية، وإن كانت الأخيرة أقوى.

(١) ينظر الإنصاف / ١، ١٩٥، ١٩٦، مع الهوامع / ١، ١٤٢.

(٢) ينظر مع الهوامع / ١، ١٤١.

(٣) ينظر في هذا الاختلاف: الإيضاح في شرح المفصل / ١، ٤٧١، معنى اللبيب ٣٠٥،
 ، رصف المباني ١٠٨، شرح المكودي / ١، ٢٣٦، شرح التصريح / ١، ٢٣١، مع
 الهوامع / ١، ١٤١.

(٤) ينظر معنى اللبيب ٣٠٥، أوضح المسالك / ١، ٣٦٧.

(٥) ينظر الكشاف للزمخشري / ١، ٢٩٠، معنى اللبيب ٣٠٥، أوضح المسالك / ١،
 ٣٦٧.

(٦) ينظر شرح التصريح / ١، ٢٣١، مع الهوامع / ١، ١٤١.

(٧) ينظر معنى اللبيب ٣٠٥.

ومن القرانن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفياً، مثل: إن زيد لن يقوم، أو لم يقم، أو لما يقم، أو ليس قائماً، لعدم الالتباس حينئذ^(١)، لأنه لا يدخل نفى على نفى إلا في النادر، في الكلام الفصيح إذ يمكن مجيء الكلام مثبتاً من أول الأمر، من غير حاجة إلى نفى النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل^(٢).

ومن القرانن المعنوية قول الشاعر:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ . : . وَإِنْ مَالِكُ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَانِ^(٣)

لأن المعنى يفسد على اعتبار أن "إن" في البيت للنفي؛ لذلك ترك الشاعر اللام التي تجتلب في خبرها، وإنما تركها اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد، بقريئة أن الكلام في مقام المدح والافتخار، ويدل على ذلك صدر البيت المذكور، ولأن النفي يدل على الذم، فلو حُملَ عجزه عليه لتناقض الكلام واضطرب ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن "إن" نافيه لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذماً وتناقضاً، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي اعتمد الشاعر على ذلك، فلم يأت باللام الفارقة اعتماداً على القرينة المعنوية، ومن ذلك - أيضاً - قول الشاعر:

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْنَكُمْ . : . لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بَوَعْدِ غَيْرِ ثَوْبِيَعِ^(٤)

ومثل: إن المحسن يكون محبوباً، وإن الصدق نجاة ... وهكذا.

حقيقة اللام الداخلة على خبر (إن) المكسورة الهمزة:

اختلف في اللام الداخلة على خبر "إن" المكسورة الهمزة الخفيفة من الثقيلة اختلافاً شديداً موجزه فيما يلي:

(١) ينظر همع الهوامع ١ / ١٤١.

(٢) ينظر النحو الوافي ١ / ٦٧٤.

(٣) من بحر الطويل، قائله: الطرماح بن حكيم.

مواضعه: ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٠، أوضح المسالك ١ / ٣٦٧، شرح المكودي ١ / ٢٣٦، الأشموني ١ / ٢٨٩، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٣١، همع الهوامع ١ / ١٤١.

(٤) من بحر البسيط لم أقف له على قائل.

مواضعه: مغنى اللبيب ٢٠٦، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١ /

ذهب سيبويه والأخفش الأوسط، والصغير، وأكثر نحاة بغداد، وابن الأخضر، وابن عصفور، وتبعهم ابن يعيش^(١) إلى أن هذه اللام هي لام الابتداء التي تدخل مع المشددة ومالزمت إلا للفرق بين "إن" المخففة، وإن النافية حتى ينمحي التوهم الذي يمكن أن يتأتى لو لم يؤتى باللام^(٢).

وذهب أبو علي الفارسي^(٣) إلى أنها غير لام الابتداء، قال أبو علي: "فقد ثبت بما ذكرنا أن هذه اللام الداخلة على خبر "إن" المخففة ليست التي تدخل في "إن" المشددة، ولا هي التي تدخل على الفعل المستقبل، والماضي في القسم، لكنها تلزم "إن" هذه لتفصل بينها وبين التي بمعنى "ما" النافية"^(٤).

وفي كتاب الإيضاح^(٥): "وقوله: وتدخل عليه لام الابتداء" فيه تسامح، لأن الاصطلاح في هذه اللام أن تسمى الفارقة، لأنها تفرق بين "إن" المخففة.

والنافية، ولكنه سماها لام الابتداء، وإن كانت لازمة فارقة نظراً إلى أصلها؛ لأن أصلها الابتداء".

وقال ابن هشام^(٦): "وزعم أبو علي، وأبو الفتح، وجماعة إلى أنها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحوى محسن حتى سمعته، يقول: إن اللام التي تصحب "إن" الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له: أكثر نحوى بغداد على هذا؟ وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف، نحو: إن زيد لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِقَاسِقِينَ﴾^(٧)، وكلاهما لا يجوز مع المشددة".

وذهب ابن أبي العافية والشلوبين، وابن أبي الربيع، إلى أنها لام أخرى غير تلك، اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات^(٨).

(١) في شرحه للمفصل ٨ / ٧٤.

(٢) ينظر شرح التصريح ١ / ٢٣٢.

(٣) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٧٦ - ١٧٨.

(٤) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٧٩ - ١٨٠.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١، ٢ / ٢٤٧.

(٦) ينظر معنى اللبيب ٣٠٦.

(٧) سورة الأعراف من الآية رقم (١٠٢).

(٨) ينظر مع الهوامع ١ / ٢٤٢، شرح ابن يعيش ٩ / ٢٦، شرح التصريح ٢٣٢.

واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر.

وذهب بعضهم إلى التفصيل فقال: إن هي دخلت على الجملة الاسمية فاللام للابتداء، وإن هي دخلت على الفعلية كانت اللام الفارقة، قال أبو حيان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت" وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام الابتداء علقتم" (١).

وذهب الكوفيون إلى أن اللام في كل أخبار "إن" المكسورة بمعنى "إلا" وأن "إن" قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقول الشاعر:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ . . . وَمَا أَبَانٌ لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ (٢)
وعلى قولهم يقال: "قد علمنا إن كنت لمؤمناً" بكسر الهمزة - لأن النافية مكسورة دائماً (٣).

وذهب الكسائي إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة، كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى "إلا" كما قال الكوفيون.
وكل ذلك لا دليل عليه (٤).

ومجمل المفيد:

أن "إن" إذا خففت أهملت، وإذا أهملت، لحق خبرها اللام الفارقة، لإزالة لبس كان يمكن أن يقع بين النفي والإثبات، لو لم يوت بهذه اللام، ولما جرىء بها كانت فصلاً وعماداً يعتمد عليه السامع أو المتكلم، أوهما معاً لا يلبس "إن" النافية بإن المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة سواء كانت هذه اللام هي لام الابتداء، كما رآها بعضهم، أم هي لام غيرها اجتلبت - كما رآها بعضهم الآخر - لذلك.

(١) ينظر مع الهوامع ١ / ٢٤٢.

(٢) بحره البسيط، لم أقف له على قائل.

مواضعه: ارتشاف الضرب ٢ / ١٣٨، مغني اللبيب ٣٠٦، ٣٠٧، الأشموني

١ / ٢٨٠، مع الهوامع ١ / ١٤١، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢ /

١٠١٠.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٠٦.

(٤) ينظر مع الهوامع ١ / ١٤٢.

وأما اللام فى خبر "إن" المخففة المكسورة فلها فى نكرها ثلاث حالات:

١ - وجوب نكرها وذلك عند إهمالها، مثل: إن زيد لقائم حيث لم توجد قرينة، لا لفظية، ولا معنوية.

٢ - وجوب تركها عند إهمالها - أيضاً - لكن مع وجود القرينة المانعة من اللام، إن زيد لن يقوم.

٣ - جواز الأمرين عند إهمالها، مثل: إن زيدا قائم^(١).

٤ - الفواصل بين (أ) المفتوحة وبين خبرها^(٢)

إن وأن - بكسر الهمزة فى الأولى، وفتحها فى الثانية - حرفا تأكيد، بمعنى واحد، ويعدان - كما سبق فى باب إن وأخواتها - حرفاً واحداً، حتى إن بعض العلماء، والحاذقين منهم قال عن "إن" وأخواتها: الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل^(٣).

وذكر بعضهم أن "إن" المكسورة الهمزة أصل، و "أن" المفتوحة الهمزة فرع عنها، لأن الكلام مع الأولى جملة غير مؤولة بمفرد، ومع الثانية مؤولة بمفرد، وأورد السيوطى عللاً وأسباباً كثيرة تجعل المكسورة الهمزة أصلاً للمفتوحة الهمزة، لا داعى لنكرها هنا^(٤).

وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة.

وقال آخرون: كل واحدة أصل برأسها^(٥).

هذا، وتخفف "أن" المفتوحة الهمزة - كما خففت المكسورة - فيجوز حذف النون الثانية المفتوحة، وترك الأولى ساكنة، مثل: علمت أن محمداً مخلص^(٦).

(١) ينظر شرح التصريح / ١ / ٢٣٢، عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك / ١ / ٣٧٠

(٢) تنظر هذه المسألة فى: سيويه / ٢ / ١٣٧، الإنصاف المسألة (٢٤) / ١ / ٢٠٤ - ٢٠٨، رصف المباني ١١٤ - ١١٦، شرح الكافية للرضى / ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٤، معنى اللبيب ٤٦، ٤٧، أوضح المسالك / ١ / ٣٧٠ - ٣٧٤، شرح التصريح / ١ / ٢٣٢، همع الهوامع / ١ / ١٤٢، ١٤٣، الفوائد الضيائية / ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٩.

(٣) ينظر سيويه / ٢ / ١٣١، المقتضب / ٤ / ١٠٧.

(٤) همع الهوامع / ١ / ١٣٨.

(٥) ينظر همع الهوامع / ١ / ١٣٨.

وإذا خففت وقعت بعد ما يدل على اليقين^(١)، كقوله تعالى:
﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا وَتَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٢).

قال الرضى^(٤): "لا تقع إلا بعد فعل التحقيق، كالعلم، وما يؤدي
 معناه كالتبيين، والتيقن، والاكتشاف، والظهور، والنظر الفكري،
 والإيحاء والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظناً
 غالباً، وتأخياً للعلم ... وذلك أنها بعد التخفيف شابهت - لفظاً ومعنى -
 أن المصدرية ... فأريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق، أو
 ما يؤدي مؤداه، أو ما يجري مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤنثاً في
 أول الأمر أنها مخففة، لأن التحقيق بأن المخففة التي فاندتها التحقيق
 أنسب وأولى" أ. هـ ملخصاً.

أو وقعت قبل فعل جامد - وهذا عطف على قولنا: وقعت بعد ما
 يدل على اليقين - كقوله جل علاه: **﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾**^(٥)،
 وكقوله جلت قدرته: **﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾**^(٦).

أو قبل "رب" كقول الشاعر:

ثَبِّتْتُ أَنْ رَبِّ امْرِئٍ خَيْلٌ خَائِنًا . . . أَمِينٌ وَخَوَّانٌ يُخَالُ أَمِينًا^(٧)

أو قبل جملة اسمية، كقول عزمين قائل: **﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**^(٨).

هذا وإذا دخلت "أن" المخففة المفتوحة في مثل هذه الأساليب
 علم أنها مخففة وأنها لم تحتج إلى فاصل قال ابن هشام^(٩):

(١) ينظر شرح الكافية ٢/ ٢٣٣، شرح التصريح ١/ ٢٣٣.

(٢) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه للأستاذ/ محي الدين الرويش ٣/ ٤٦.

(٣) سورة المائدة من الآية رقم (١١٣).

(٤) في شرحه للكافية ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٥) سورة النجم الآية رقم (٣٩).

(٦) سورة الأعراف من الآية رقم (١٨٥).

(٧) بحره الطويل، لم أقف له على قائل.

مواضعه: ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٢، مع الهوامع ١/ ١٤٣، ٢/ ٢٦٦،

المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٩٩٠.

(٨) سورة يونس من الآية رقم (١٠).

(٩) أوضح المسالك ١/ ٣٧٢.

"ويجب في خبرها أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فقلها جامد، أو دعاء لم تحتج لفاصل، نحو: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢)، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٣).

وبعد هذا العرض الموجز للأساليب التي جاءت فيها "أن" المفتوحة الهمزة على الأصل، إليك الأساليب التي وجب فيها الفصل بأحد الفواصل اللازمة بينها وبين خبرها فرقاً بينها وبين "أن" المصدرية ملخصة فيما يلي:

١ - الفصل بقد، كقوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْنَا﴾^(٤).

٢ - أو أحد حرفي التنفيس، كقوله تبارك وتعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٥)، وكقول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه . . . أن سوف يأتي كل ما قدراً^(٦)
وكقول الآخر:

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا . . . أن سوف تلقون خزياً ظاهراً العار^(٧)

٣ - أو أحد حرفي النفي: "لا"، كقوله سبحانه: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(٨)، أو "لن" كقوله جل وعلا: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾^(٩)، أو "لم" كقوله جل شأنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(١٠)، أو "لو"، كقوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ﴾^(١١).

(١) سورة يونس من الآية رقم (١٠).

(٢) سورة النجم الآية رقم (٣٩).

(٣) سورة النور من الآية رقم (٩).

(٤) سورة المائدة من الآية رقم (١١٣).

(٥) سورة المزمل من الآية رقم (٢٠).

(٦) ينظر أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٤٩.

(٧) من بحر الكامل، لم أقف له على قائل.

مواضعه: عدة المسالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، مغنى اللبيب ٥٢٠، الأشموني ١/ ٢٩٢، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٤٩، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٣١٤.

(٨) سورة المائدة من الآية رقم (٧١).

(٩) سورة البلد الآية رقم (٥).

العلة في المجيء بهذه الفواصل:

والذي دعاهم إلى التزام الفصل بين "أن" المفتوحة الهمزة وبين خبرها - إذا لم يكن جملة اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء - بواحد من الفواصل المذكورة - سابقاً - أمران:

أولهما: أن يكون ذلك الفصل عوضاً مما فقدته من حذف نونها الأولى وحذف اسمها^(٣).

وثانيهما: مخافة الالتباس بأن المصدرية فالتزموا معها ذلك كما التزموا اللام مع المكسورة، دفعاً لهذا الالتباس بأن النافية.

ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية، ولا على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء، لم يجبنوا بفواصل مع هذه الأنواع الثلاثة، لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافياً عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر^(٤).

ما بعد تخفيف "أن" المفتوحة:

١ - يترتب على تخفيف "أن" المفتوحة الهمزة إبقاؤها على معانيها وعملها، فحالتها بعد التخفيف كحالتها قبله.

٢ - أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً، وغالباً ما يكون ضمير شأن، كما في قوله سبحانه: ﴿وَتَأْتِينَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥)، ويجوز أن يكون ضميراً بارزاً، كقول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني .: طلاقك، لم أبخل وأنت صديق^(٦)

وكقول الشاعر:

- (١) سورة البلد الآية رقم (٧).
 - (٢) سورة الأعراف من الآية رقم (١٠٠).
 - (٣) ينظر شرح الرضى للكافية ٢/ ٢٣٣.
 - (٤) ينظر عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٧٢.
 - (٥) سورة الصافات الآية رقم (١٠٤).
 - (٦) من بحر الطويل، لم أقف على قائله.
- مواضعه/ الإنصاف ١/ ٢٠٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥١، رصف المباني ١١٥، مغنى اللبيب ٤٧، شرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ٧١، مع الهوامع ١٤٣/ ١، خزنة الأدب ٥/ ٤٢٦، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٤٨، اللسان (حرر) و (صدق).

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ .: وأنتَ هناك تكون الثمالة^(١)

وخصه ابن الحاجب - حينئذ - بالضرورة^(٢).

ولكن حكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمرة الذي غير ضمير
الشان في السعة كقولهم: أظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب، يريدون:
"أنت" و "أنته" - بالتشديد^(٣).

قال الجامي^(٤) مشيراً إلى الرواية السابقة: وشذ إعمالها في غير
ضمير الشان".

اختلاف العلماء في إعمالها:

اختلف العلماء في إعمال "أن" المفتوحة الهمزة بعد تخفيفها،
فذهب جمهور العلماء إلى بقاء عملها في المضمرة، وذهب طائفة من
المغاربة إلى بقاء عملها في الظاهر وفي المضمرة معاً، وذهب سيبويه
والكوفيون إلى أنها لا تعمل شيئاً، لا في الظاهر ولا في المضمرة، وتكون
حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية.

قال السيوطي^(٥): "تخفف "أن"، وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمرة... وعليه
سيبويه والكوفيون.

الثاني: أنها تعمل في المضمرة وفي الظاهر، نحو: عملت أن زيداً
قائم. وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمرة، لا ظاهر وعليه الجمهور^(٦)
أ. هـ ملخصاً.

-
- (١) من بحر المتقارب، قتله: كعب بن زهير، وقيل: جنوب بنت عجلان.
مواضعه: الإنصاف ٢٠٧/١، المسألة (٢٤)، ارتشاف الضرب ١٥٢/٢،
المغنى ٤٧، أوضح المسالك ٣٧٠/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٧٥/٨،
شرح التصريح على التوضيح ٢٣٢/١، خزائن الأدب ٤٢٧/٥، اللسان (أنن)،
المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٦٤٢/٢.
 - (٢) ينظر شرح التصريح ٢٣٢/١.
 - (٣) ينظر الإنصاف ٢٠٥/١.
 - (٤) ينظر الفوائد الضيائية ٣٤٨/٢.
 - (٥) ينظر مع الهوامع ١٤٢/١.

مجمل القول:

إذا خفت "أن" المفتوحة بقى معناها وعملها، فحالها بعد التخفيف - فى ذلك - كحالها بعده، وجاء اسمها ضمير شأن محذوفاً، وإذا جاء غير ذلك كان من قبيل الضرورة، ولزم أن يفصل بينها وبين خبرها بفواصل - إذا لم يكن الخبر جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء - من: قد، أو أحد حروف التنفيس، أو أحد حروف النفي، أو لا، أو لم، أو لو.

وما دعاهم إلى الفصل بأحد هذه الفواصل إلا ليكون الأسلوب بمأمن من الوقوع فى التباس "أن" المخففة بأن المصدرية، حتى يكون ذلك عماداً يعتمد عليه السامع أو القارئ، فيكون دفعاً لتوهم يمكن أن يقع لو لم يؤت بالفواصل.

0 - زيادة الباء فى خبرى (ليس) و (ما) (٢) :-

تزداد الباء فى خبرى "ليس" و "ما"، وجاء بذلك القرآن الكريم، نحو قوله سبحانه: ﴿الَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(١)، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وقد اختلف العلماء فى السبب الذى تزداد من أجله الباء فى هاتين الأدوات إلى ما يأتى:

الأولى

ذهب البصريون إلى أن الذى يحمل المتكلم على زيادة الباء فى خبرى "ليس" و "ما" هو قصدته إلى رفع توهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات، لكونه لم يسمع النفى أول الكلام فيتوهم أنه موجب^(٣)، فإذا

(١) تنظر هذه المسألة فى: شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٤، الإنصاف المسألة (٢٤) ١ / ٢٠٤ - ٢٠٨، رصف المبانى ١١٤ - ٢١٦، شرح التصريح ١ / ٢٣٢، الفوائد الضيافية ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٩.

(٢) تنظر هذه المسألة فى: البحر المحيط ١ / ٤٣٣، ٤٣٤، رصف المبانى ٣١٠، الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٩٩، ٢ / ٢٣٠، شرح المكودى ١ / ٢٠٩، إجراب القرآن الكريم وبيانه ١ / ١٢٨.

(٣) سورة الزمر من الآية رقم (٣٦).

(٤) سورة البقرة من الآية رقم (٧٤).

(٥) ينظر همج الهوامع ١ / ١٢٧.

قال قائل: ليس زيد قائماً، أو ما محمد فاهماً، فقد يغفل السامع، فيظنه قد قال: كان زيد قائماً، أو أصبح محمد فاهماً، أو نحو ذلك، لذا لم تدخل الباء في خبرهما الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقاتم، ولا ما زيد إلا بخادج^(١) وإذا عُرف ذلك، فعندما يقول قائل: ليس زيد بقاتم، وما محمد بمهمل - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي - فلن يتوهم الكلام مثبتاً، نظراً لدخول الباء الفارقة على الخبر، مما يعد ذلك عماداً يعتمد عليه السامع، فيكون ذلك دافعاً لهذا التوهم.

الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أن السر في زيادة الباء خبر ليس بالباء، هو قصد تأكيد النفي، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد، فيقول إن زيدا لقاتم، مثلاً، فهذا يجاب بليس زيد بقاتم^(٢).

ومن الذين قالوا بهذا المذهب - موافقاً للكوفيين - الأنباري^(٣)، قال:

"فإن قيل: فلم دخلت الباء في خبرها، نحو: ما زيد بقاتم؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنها أدخلت توكيداً للنفي.

الثاني: أن يقدر أنها جواب لمن قال: إن زيدا لقاتم، فأدخلت الباء في خبرهما، لتكون بجزء اللام في خبر "إن"^(٤).

٦- زيادة هاء السكت متعلقة ب (ما) الإستفهامية^(٥)

هذه الهاء الزائدة ما قيل لها هاء السكت إلا لأنه يسكت عليها، وتثبت في الخط، لأن الخط مبني على الوقف، والوقف هو السكت.

والموضع الذي يختص بزيادة هذه الهاء هو الذي إذا أريد الوقف على حركة بناء - وقد علم أن الوقف يزيل الحركة - زيدت الهاء لتسلم الحركة ويسكت على الهاء.

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٣.

(٢) ينظر شرح التصريح ١/ ٢٠١.

(٣) ينظر أسرار العربية ١٤٥.

(٤) ينظر شرح التصريح ١/ ٢٠١.

(٥) انظر هذه المسألة في: سيويه ٤/ ١٦٤، شرح التصريف ٢٧٤ - ٢٧٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤٥، معنى اللبيب ٣٩٣، ٣٩٤، شرح التصريح ١/ ١٣٩.

ولا يجوز أن تزداد هذه الهاء بعد حركة إعراب؛ لأن الإعراب لا يقتضى حركة بعينها، ألا تراه ينتقل فيكون رفعاً ونصباً وجرأ؟ فلما لم تتعين حركة إعراب، لم يلزم المحافظة عليها، ولما تعينت حركة البناء ولزمت طريقة واحدة حافظوا على لفظها، فألحقوا الهاء بعد حركة البناء فقالوا: كيفية؟ واردة، وعلاقة؟^(١).

وتزداد هاء السكت على "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر بعد أن يحذف ألفها ليفرقوا بذلك بينها وبين "ما" الموصولة حتى يكون ذلك فرقاً بين الاستفهام والخبر.

قال ابن هشام^(٢): "ويجب حذف ألف "ما"^(٣) الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: فيم؟، والإم؟ وبم؟ وقال:

فتلك ولاية السوء قد طال مكثهم .: فحتم حتم العناء المطول؟^(٤)

وربما تبعت الفتحة الألف فى الحذف، وهو مخصوص بالشعر^(٥)، كقوله:

يا أبا الأسود لم خلفتسى .: لهموم طارقاتٍ ونكر^(٦)

فلهذا حذف فى نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ نِكْرَاهَا﴾^(٧)، ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٨)، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٩)، وثبتت فى: لِمَسْكُم

(١) ينظر شرح التصريف ٢٧٤، ٢٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٥.

(٢) ينظر معنى اللبيب ٣٩٣.

(٣) يجعل ابن هشام حذف ألف "ما" واجباً ويجعله غيره جائزاً، ينظر سيبويه ٤ / ١٦٤، شرح التصريف ٢٧٥ - ٢٧٧.

(٤) بحر الطويل، قائله: الكميث

مواضعه: ارتشاف الضرب ٢ / ٦١٦، معنى اللبيب ٣٩٣، همع الهوامع ٢ / ١٢٥، اللسان (لوم)، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية ٢ / ٧٢٠.

(٥) خص ذلك ابن هشام بالشعر والضرورة وأجاز ذلك سيبويه فقال فى ٤ / ١٦٤: "وأما قولهم: علامة وفيمة، ولمة وبمة وحتامة؟ فالهاء فى هذه الحروف أجود إذا وقعت، لأنك حذففت الألف من "ما" فصار آخره كآخر ارمة واغزة. وقد قال قوم: فيم، وعلام، وبم، ولم؟ كما قالوا: اخشن، وليس هذه مثل: "إن" لأنه لم يحذف منها شيء من آخرها.

(٦) من بحر الرمل، لم أعرف قائله.

مواضعه: الإنصاف ١ / ٢١١، شرح الشافية ٢ / ٢٩٧، معنى اللبيب ٣٩٣،

شرح ابن يعيش على المفصل ٩ / ٨٨، همع الهوامع ٢ / ٢١١، خزنة الأنب ٣ /

١٩٧، ١٠٠ / ٦، ١٠٠ / ٧، ١٠٨ / ١٠٩، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية ١ /

٢٩٨.

(٧) سورة التازعات الآية رقم (٤٣).

(٨) سورة النمل الآية رقم (٣٥).

فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ^(١)... وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قول حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمِنِي لِنَيْمٍ : كخزير تمرِّع في نَمَادٍ^(٢)
فضرورة.

ومثله قول الآخر:

إِنْ قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سُرَاتِكُمْ : أَهْلَ اللِّوَاءِ فَعَيْنَا يَكْتُرُ الْقَيْلُ؟^(٣)

وقد خص ابن هشام - كما هو ظاهر من نصه بالمعنى - حذف هاء وحذف الفتحة الدالة على الألف من "ما" تبعاً لذلك بالشعر، كما خص إبقاء الفها بعد دخول الجار بالضرورة، ويجيز ذلك سيبويه^(٤) في غير الضرورة، وأجازها غيره - كذلك - كعمر ابن ثابت الثماني قال^(٥):

"فأما "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر فللعرب فيها ثلاثة مذاهب: أفصحها وأجودها: أن تسقط ألفها لما اتصلت بحرف الجر، وتكثر به ليفصلوا بين "ما" الاستفهامية و "ما" الخبرية التي بمعنى الذي والتي، فقالوا: "حتى مة؟، وعلامة؟، و "الإامة؟، و "ولمة؟، و "بمة؟" وفيمة؟، وفي التنزيل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ* عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾^(٦).

(١) سورة الصف من الآية رقم (٢).

(٢) سورة الأنفال من الآية رقم (٦٨).

(٣) من بحر الوافر، قاله: حسان بن ثابت يهجو عامر بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، يروى (في دمان) بدلاً من (في رماد) وما أثبتته هو الأفضل، لأن القصيدة دالية.

مواضعه: شرح التصريف ٢٧٧، المحتسب ٢/ ٣٤٧، شرح الرضى على الشاقية ٢/ ٢٩٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٣، مغنى اللبيب ٣٩٤، شرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٩، شرح التصريح ٢/ ٣٤٥، خزنة الأدب ٦/ ٩٩، همع الهوامع ٢/ ٢١٧، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٢٤٠، ٢/ ١٠١٩.

(٤) بحره البسيط، قاله: كعب بن مالك، يخاطب كفار قريش.

مواضعه: مغنى اللبيب ٣٩٤، خزنة الأدب ٦/ ١٠١، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٧٢٧.

(٥) ينظر كتابه شرح التصريف ٤/ ١٦٤.

(٦) في شرح التصريف ٢٧٥ - ٢٧٧.

(٧) سورة النبا الأيتين رقم (١، ٢).

المذهب الثاني: منهم من يسكت الميم، فيقول: لِمَ فطت؟،

وحثام؟

والمذهب الثالث:- وهو أقلها - منهم من يثبت الألف فيقول:

علاما قمت؟ وفيما رغبت" أ. هـ.

لماذا خصت "ما" الاستفهامية بحذف ألفها دون غيرها؟

وخصت "ما" الاستفهامية بحذف ألفها لوقوعها متطرفة، والطرف محل التغيير والتبديل، ولم تحذف ألف "ما" الخبرية التي بمعنى الذئ، والتي لتوسطها، لمجىء الصلة بعدها، لأن الصلة والموصول - كما هو معروف - الشيء الواحد^(١).

وصفوة القول:

أن زيادة هاء السكت على ما "ما" الاستفهامية بعد حذف ألفها؛ لدخول حرف الجار عليها، ما كان ذلك إلا ليحصل الفرق بينها وبين "ما" الموصولة، حتى لا يلتبس الأخبار بالاستخبار، وهذا رغم تجويز بعضهم - وذلك أقل المذاهب - إبقاء هذه الألف وإن كان ذلك يحدث التوهم المؤدى إلى اللبس المذكور.

٧- جركة لام الاستغاث به^(٢)

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع - وحده - التغلب عليها، أو توقع أن يعينه على مكروه لا يقدر على دفعه، فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه فعلاً، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه، ويخاف مجيئه، فإذا نادى غيره فقد استغاث.

والاستغاث لغة: مصدر استغاث، أي طلب الغوث^(٣).

واصطلاحاً: نداء من يخلص من شدة، أو يعين على دفع مشقة وهو أسلوب يتطلب حرف نداء هو "يا"، ومستغاثاً به، وهو الذي يطلب منه العون في دفع المشقة، ومستغاثاً له، وهو ما يُطلب له العون، مثل:

(١) ينظر شرح التصريح ١/ ١٣٩.
(٢) ينظر في هذه المسألة: سيبويه ٢/ ٢١٦، ٢١٧، الكامل ٢/ ١٨٨، ١٨٩، رصف المبتلى ٢١٩، ٢٢٠، خزائن الألب ٢/ ١٥٤، ١٥٥، المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٨٦، المعجم المفصل في علوم اللغة ٢/ ٦١٢.
(٣) ينظر شرح المكودي ٢/ ٦١٢.

بِالْكَرِيمِ لِلْفَقِيرِ، وَيَا لِلنَّاسِ لِلْغَرِيقِ، وَلِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ.

وبالنظر إلى الأمثلة السابقة، نجد أن لاماً بالمستغاث، ولاماً بالمستغاث له، وأن لام المستغاث مفتوحة، وهي واقعة بعد "يا" في الأغلب، وأن لام المستغاث له مكسورة^(١).

ومن هذه الأركان الثلاثة مجتمعة يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاث الإصطلاحية^(٢)، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها.

والذي يعنينا من هذه الأركان، ما نحن بصدد الحديث عنه وهو ما يختص بلام المستغاث، وهو الذي غالباً ما يسبق بلام الجر الأصلية، المبنية على الفتح، كما في الأمثلة السابقة، إلا في حالتين، يجب فيهما بناؤهما على الكسر:

الأولى: أن يكون المستغاث "ياء المتكلم"، مثل: يالى للمهوف.

الثانية: أن يكون المستغاث غير أصيل، وذلك بأن يكون غير مسبوق بـ "يا" لكنه معطوف على مستغاث آخر مسبوق بها، فيكتسب من السابق معنى الاستغاث، المراد منها^(٣)، مثل قول الشاعر:

بيكيك ناء بعد الدار مغرباً . : يا للكهول وللشبان للعجب^(٤)

العلة في فتح لام المستغاث به:

إنما فتحت لام المستغاث، وحققها أن تكون مكسورة، لأنها لام الإضافة، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر، وقد صرح بذلك ابن يعيش^(٥) قائلاً: "وحق هذه اللام أن تكون مكسورة، لأنها لام الإضافة، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر، نحو قولك: المال يزيد، غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين:

أحدهما: المستغاث به، والآخر المستغاث من أجله، فلم يكن بد من التفرقة بينهما، ففتحت لام المستغاث، وتركت لام المستغاث من أجله

(١) ينظر المقتضب ٢٥٤/٤.

(٢) هناك أساليب غير اصطلاحية للاستغاث، كان يقول الخائف مثلاً: إني استغيت بك يا فلان، أو أدركني، أو ادفع عني السوء.

(٣) ينظر الأشعموني ١٦٥/٣، شرح المكودي ٦١٣/٢، شرح التصريح ١٨١/٢، خزانة الأدب ١٥٤/٢.

(٤) من بحر البسيط لم أقف له على قائل.

مواضعه: المقتضب ٢٥٦/٤، شرح المكودي ٦١٣/٢، شرح التصريح ١٨١/٢.

(٥) الأشعموني ١٦٥/٣، خزانة الأدب ١٥٤/٢، اللسان (لوم).

(٥) ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٣٠/١.

مكسورة بحالها؛ للفرق، فإذا قلت: يا لزيد - بالفتح - علم أنه مستغاث به، وإذا قلت: يا لزيد - بالكسر - علم أنه مستغاث من أجله^(١)، قال الشاعر:

تَكْتَفِينِي الْوُشَاةُ فَازْ عَجُونِي .: فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْسَى الْمَطَاعِ^(٢)

فتفتح اللام الأولى من الناس؛ لأنهم مستغاث بهم، وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما ضربه العجج، قال: يالله للمسلمين^(٣) أ.هـ.

وبهذا يكون قد بدا واضحا أن علة فتح لام المستغاث إنما كانت لأجل الفصل بينه وبين المستغاث من أجله، وذلك فرارا من اللبس الذي كان سيقع؛ لأنك لو قلت: إنك لهذا - بكسر اللام - وأنت تريد: لهذا - بفتح اللام - لم يذر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد؟

وكذلك يلزمك في الوقت في جميع الأسماء، إذا قلت في موضع (إن هذا لزيد): إن هذا لزيد، لم يذر السامع أتريد: أن هذا زيد، أم هذا له؟ فلذلك كسرت اللام^(٤).

ومجمل المسألة:

يتضح - من كل ما سبق - أن السر في فتح لام المستغاث - والتي أصلها الكسر - هو الفصل بين المستغاث به، والمستغاث له، حتى يعطم السامع المقصود من كليهما، فيكون ذلك بمثابة العماد له في التفرقة بينهما.

(١) قال ابن هشام في المغني ٢٩: "إذا قيل بالزيد - بفتح اللام - فهو مستغاث، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف، فإن قيل: يالك احتمل الوجهين، فإن قيل: يالى، فكنك عند ابن جنى، أجازها في قوله:

فيا شوق ما أتى ويالى من النوى .: وَيَا نَمَحْ مَا أُجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

وقال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث متعلقة بادعوى؛ فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جنى؛ لأنه يرى تعلق اللام بـ "يا" أ. هـ.

(٢) من بحر الوافر، قتله: قيس بن ذريح.

مواضعه: سيويه ٢/٢١٦، رصف المباني ٢١٩، شرح ابن يعيش على المفصل ١/١٣١، اللسان (لوم)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/٥٤٨.

(٣) وانظر المقتضب ٤/٢٥٤.

(٤) ينظر المقتضب ٤/٢٥٤، مع الهوامع ١/١٨٠، الأشموني ٣/١٦٢.

الفصل الثاني

ما كان العماد فيه حرفاً مبنياً

ويضم مبحثين:

أ - زيادة الحرف لإزالة اللبس المعنوي، ويشمل:

١ - الميم في "أنتما"، وفروعه.

٢ - الألف في ضمير المفرد المؤنث الغائب.

٣ - الهاء في "أمهات".

ب - زيادة الحرف لإزالة التشابه في الخط والرسم، ويشمل:

١ - زيادة الألف في "مائة".

٢ - زيادة الألف بعد "واو" الجماعة.

٣ - زيادة الواو في "عمرو"، و "أولئك"، و "أولى"، و "أوخي".

١- الميم في "أنتما"، وقرينه :-

تزداد الميم في "أنتما"، و "هما"، ونحوهما من ضمائر المثنى وأخواتهما: لكما، وبكما، وعنكما، وفيكما، وعليكما، ولهما، وبهما، وعهما، وفيهما، وعليهما.

والضمير - كما هو معروف - في الضمائر السابقة، "أنت" (١)
في: "أنتما" والهاء، في: "هما"، والكاف، والهاء في أخواتهما،
والألف في كل ذلك للمثنى، ويكون قد تبقى الميم، إذا فما وضعها؟

والجواب: أن الميم في "أنتما"، و "هما" زائدة، وإنما زيدت
فيهما، لنلا يتوهم أن الألف بعدها ليست للمثنى، وإنما هي للإطلاق، فيما
لو قلت: "أنتما" بحذف الميم، فيؤدي ذلك إلى لبس المثنى بالمفرد؛ لأن
الألف قد تزداد على ضمير المفرد "أنت" إذا وقع قافية مطلقة، فلما خيف
اللبس زيدت الميم، لتكون عماداً يعتمد عليها السامع أو المتكلم، وحمل
على "أنت" غيره في هذا الباب، فقيل: هما، ولكما وهكذا.

وبالنظر إلى ما جاء عن ابن الوراق يتضح الأمر ويظهر، قال (٢):
"فإن قال قائل: فلم زيدت الميم في التثنية؟

قيل: ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن التثنية لما كانت توجب تغيير الواحد، كثر اللفظ -
أيضاً - بزيادة الميم، إذ كانت هذه المكنيات قد تبنى على حرف واحد،
وأقل الأسماء أصولاً يجب أن يكون على ثلاث أحرف، فلذلك زادوا الميم.

الوجه الثاني: أن القافية إذا كانت مطلقة تبعثها ألف، فلما زادوا
على "أنت" ألفاً وهو ألف التثنية، جاز أن يتوهم في بعض الأحوال أنها
ألف الإطلاق، كما قال الشاعر:

يا مُرَّتَ بْنَ رَافِعٍ يَا أَنْتَا أنت الذي طَلَقْتَ عَامَ جُفْتَا (٣)

(١) كثير من النحويين يعد التاء في "أنت" للخطاب.

(٢) ينظر علل النحو ٤١٣، ٤١٤، والإنصاف ٦٨٢ / ١، المسألة (٩٦).

(٣) بحره الرجز، قائله: سالم بن دارة، في مر بن واقع.

مواضعه: الإنصاف ٦٨٢ / ١، أمالي ابن الشجري ٧٩ / ٢، أوضح المسالك
١١ / ٤، المساعد ٤٨٣ / ٢، مع الهوامع ١٤٧ / ١، خزانة الأدب ١٣٩ / ٢ -

فزادوا الميم ليزول اللبس، وإنما كانت الميم أولى بالزيادة من بين سائر الحروف، لأنها من زوائد الأسماء، والمضمر اسم، فلذلك وجب أن يزداد عليه الميم، فإذا جمعت زدتَ واوًا مع الميم، لتكون الواو تحلُّ محل التنثية، فتقول: أنتمو، وهو إلا أن هذه الواو تحذف استخفافاً، لأنه لا يُشكَلُ حنفةً، ويجوز أن يتكلم بها على الأصل."

وفى رأى أن زيادة الميم لدفع التوهم وإزالة لبس المثني بالمفرد أنفع وأولى من سبب زيادتها في الوجه الأول، وهو تكثير الكلمة، والدليل على ذلك "أنتا" في قول الشاعر في البيت السابق، وما فيها من لبس كان سيقع لو لم ترد الميم وينضم إلى ذلك قول الشاعر:

أخوك أخو مكاشرةٍ وضحكٍ :. وحيّك الإله وكيف أنتا؟^(١)

(١) من الرجز، قائله: سالم بن دارة، في مر بن واقع. مواضعه: شرح المفصل ١/ ١٢٧، ١٣٠، الأشموني ٢/ ٤٤٣، وقد ساقه ابن الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٨٣، بعد قول الشاعر: مرّت ... التي انفرد بها ابن الوراق في علل النحو ٤١٣، ٤١٤، فيما أطلعت عليه. وهذا البيت ضمن رجز قاله سالم بن دارة، في مر بن واقع والذي جاء بروايات متعددة ومختلفة:

رواه بعضهم كابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٨٣: يا أبحر بن أبحر يا أنتا .: .
وفي أمالي ابن الجوزي ٢/ ٧٩:
يا أفرع بن حابس يا أنتا
وفي الإنصاف ١/ ٣٢٥ أوردته الأنباري ضمن خمسة أبيات من مشطور الرجز، برواية:
يا مرّ يا بن واقع يا أنتا
حتى إذا اضطبحت واغتبتا

قد أحسن الله وقد أسأتا
ثم أورد عبد القادر البغدادي بخزائنه ٢/ ١٤٢، ١٤٣ هذا البيت صدر خمسة أبيات عن أبي الأسود الأعرابي ولكنها بغير ما رويت به في الإنصاف قال: "ثم نزل سالم يسوق بالقوم، وقد كانا تضاعفاً - يعني سالمًا ومرة - فرجز:
يا مرّ يا بن واقع يا أنتا
فضمها البدرى إذا طلقنا
أصبحت مرّتداً لما تركنا
أودى بنو يدربها وأنتا
قد أحسن الله وقد أسأتا

وفي خزنة الأدب - أيضاً - ٢/ ١٣٩ أورد عبد القادر البيت برواية: يا أبحر يا ابن أبحر... أول الحديث، ثم ذكر الروایتين الأخيرتين خلال حديثه عن الشاهد وصاحبه، ثم قال: وقد صحفه أبو عبد الله بن الأعرابي في نواتره: يا مرّ يا ابن واقع ... وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ٢٥٣، وابن يعيش في شرحه للمفصل ١/ ١٣٠، والمغرب ١/ ١٧٢، وفي أوضح المسالك ٤/ ١١، أوردته ابن هشام برواية: يا أبحر... كما هي كذلك في الهمع ١/ ١٧٤، وقال محمد محي الدين بعدة السالك: وأن صحة إنشاءه هكذا:

يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا .: .
وهو الصواب والدليل على ذلك ما ذكره في ذلك عبد القادر البغدادي في خزائنه ٢/ ١٤١، ١٤٢.

٢- الألف في ضمير المفرد المؤنث الغائب^(١)

ألحقت الألف بضمير المفرد المؤنث الغائب، لأجل الفصل بين ضمير المذكر وضمير المؤنث، مثل: ضربتها، وأكرمتها، ودفعاً للبس الذي يمكن أن يقع، وتعاضدت النصوص فيما بينها على ذلك.

قال سيبويه^(٢): هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة، الإضمار، وحذفهما.

"فأما الثبات فقولك: ضربهو زيد، وعليها مال، ولديهو رجل، جاءت الهاء مع ما بعدهما في المذكر، كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك: ضربها زيد، وعليها مال".

ثم قال^(٣): ولا تحذف الألف في المؤنث فيلتبس المؤنث بالمذكر... إلى أن قال: "فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التانيث"^(٤).

وقد اتفق ما جاء به المبرد، مع ما جاء به سيبويه بشأن هذه الألف اللاحقة لهذا الضمير فقال^(٥):

"فإن كانت هذه الهاء المؤنث لزمتهما الألف والفتحة، للفصل بين المؤنث والمذكر، وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل، لخفة الفتحة والألف؛ كما أنك تقول: رأيت زيدا، في النصب، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء، وذلك قولك: رأيتها، وضربتها، هذا غايتها، ورأيت قاضيتها".

وأكد المالقي^(٦): ما جاء به سيبويه والمبرد بشأن هذه الألف فوافقهما قائلأ - فيها، وفي مواضعها في كلام العرب، في قسم جعل الألف فيه أصلاً -: "والقسم المبين للتانيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث، نحو: ضربتها، وأكرمتها، والأصل في المذكر في الهاء: الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة، نحو: ضربته، ومررت به، والواو، والياء بعدها دليلان على التذكير، وفي

(١) ينظر ذلك في: سيبويه ٤/ ١٨٩، ١٩٠، المقتضب ١/ ٤٠٠، علل النحو ٤٢٠،
رصف المباني ١٥.

(٢) ينظر كتابه ٤/ ١٨٩.

(٣) ينظر كتابه ٤/ ١٩٠.

(٤) ينظر علل النحو ٤٢٠.

(٥) في كتابه المقتضب ١/ ٤٠٠.

(٦) ينظر رصف المباني ١٥.

المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره، وهو السكون، والألف بعده لبيان التانيث، مثاله ما نُكِرَ^(١).

وكانت الألف أولى من غيرها بالمؤنث؛ لأنها أخف الحروف، والمؤنث أثقل من المنكر، فكان الأحق بالخفيف لنقله^(٢).

٣- الهاء في أمهات^(٣)

الأم - بضم الهمزة وقد تكسر -: الوالدة وامرأة الرجل المسنة والمسكن، وخادم القوم، ويقال للأم: الأمة - بضم الهمزة - أيضاً - وتشديد الميم -، والأمهة، والجمع أمات، وأمهات، أو هذه لمن يعقل، وأمات لما لا يعقل^(٤).

واختلف في "أمهات"، "أمهات" هل الهاء فيهما زائدة أو أصلية؟ وقد تعددت الآراء في ذلك حتى وصل الأمر ببعضهم إلى حد الاضطراب^(٥) حتى أن من قطع فيهما برأى لم يكن في ذلك مقتعاً. فذهب الخليل إلى أن الهاء أصلية، قال:

"تأمهت أمًا، أي اتخذتها أمًا، وعُدَّ ذلك وَهَمَّ منه^(٦)."

وذهب ثعلب إلى أنها زائدة، لقولهم: أم بيّنة الأمومة^(٧) ووافقه على ذلك الرضى^(٨).

وذهب فريق ثالث إلى أن فيها أربع لغات:

أم - بضم الهمزة وكسرها.

وأمة وأمهة.

(١) ينظر علل النحو ٤٢٠.

(٢) ينظر علل النحو ٤٢٠.

(٣) ينظر في هذه المسألة: المقتضب ٣/ ١٦٩، ١٧٠، جمهرة اللغة ١/ ٢٠ (أم م) شرح التصريف ٢٧٩، وصف المباني ٤٠١، ٤٠٢، شرح الرضى للشافعية ٢/ ٣٨٢ - ٣٨٤، شرح ابن يعيش للمفصل ١٠/ ٣ - ٥، المبدع ٣٥، المعجم المفصل في علم الصرف ٢٢٧، القاموس المحيط ٤/ ٧٧ (أمة).

(٤) القاموس المحيط ٤/ ٧٧ (أمة)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ١/ ١٣٦.

(٥) ينظر وصف المباني ٤٠٢، شرح الرضى للشافعية ٢/ ٣٨٤، شرح ابن يعيش للمفصل ١٠/ ٥.

(٦) ينظر وصف المباني ٤٠٢.

(٧) ينظر كتابه النصيح ٢٨٢.

(٨) انظر شرح الشافعية ٢/ ٣٨٤.

والأمهات والأماط لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى، ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة^(١).

وهذا إجمال يليه التفصيل التالي:

اختلف العلماء في هذه الهاء إلى عدة مذاهب وجاءوا على ذلك بأدلة نعرضها فيما يلي:

مذاهب العلماء وأدلتهم:

ذهب الخليل إلى أن الهاء في "أمهة" أصلية، وهي بمنزلة: أبهة وقبرة ويستدل على ذلك بما حكاه في كتابه العين بقوله: تأمته أمأ، أي اتخذتها أمأ، وتأمته بوزن: تفعلت، وهي بمنزلة "تنبهت، ومن وافقه استدل على أصالة الهاء فيها بقول الشاعر:

:أمهتي خذفُ واليأسى أبي^(٢):

ورد على الخليل ومن وافقه بما ورد عن الرضى الذى قال^(٣): والمشهور: تأمته، وبما جاء عن ابن يعيش^(٤) والذى اعترض على الخليل بلهجة تُعد الأشد من غيرها، يقول:

وقولهم: أمه شاذ وتأمته أقل منه ... ثم قال: قال ابن الحاجب: "وهو من مسترذل كتاب العين" ... إلى قال: "وقولهم: أمهه وتأمته معارض بقولهم: أم بيئة الأمومة، والترجيح معنا من جهة النقل والقياس.

أما النقل: فإن الأمومة حكاها ثلعب^(٥)، وحسبك به ثقة، وأما أمهه وتأمته، إنما حكاها صاحب كتاب العين، لا غير، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه.

وأما القياس: فإن اعتقاد زيادة الهاء أسهل من اعتقاد حذفها من "أماط"؛ لأن ما زيد فى الكلام أضعاف ما حذف منه والعمل على الأكثر لا على الأقل" أ. هـ ملخصاً^(٦).

(١) انظر شرح الرضى للشافىة ٢ / ٣٨٤، شرح ابن يعيش للمفصل ١٠ / ٣.

(٢) من بحر الرجز، قائله: قصى بن كلاب.

مواضعه: المحتسب ٢ / ٢٢٤، شرح ابن يعيش ١٠ / ٤، شرح التصريح ٢ /

٣٦٢، مع الهوامع ١ / ٢٣، اللسان (أمة) المعجم المفصل فى علم الصرف ٢٢٧

(٣) ينظر شرحه للشافىة ٢ / ٣٨٤.

(٤) ينظر شرحه للمفصل ١٠ / ٥.

(٥) ينظر الفصحى ثلعب ٢٨٢.

ومما يؤكد فساد رأى الخليل قول الرضى^(١) - أيضاً - وفيه:

"أشار المصنف بقوله: "أجيب بجواز أصلتها" إلى أن أصل الأم بجوز. أن يكون أمهة، فحذف الهاء التي هي لام وقدر تاء التانيث، كما في قدر ونار، ولا يتمشى مثل هذا العذر في لفظ الأمومة، إذ هو مَعْقُولَةٌ بلا خلاف، ولا يجوز أن يكون "فَعْوَعَةٌ" بحذف الهاء التي هي لام، والأصل أمومهة؛ إذ فَعْوَعَةٌ غير موجود؛ فهذا الجواب منه غير تام.

ومعنى هذا أن مذهب الخليل في كتاب العين ومن تبعه في ذلك مردود بالنقل والقياس فضلاً على أن ما جاء به الخليل رواية يتيمة انفرد بها ليس معها ما ينضم إليها ليكون لها معزراً.

وقد ذهب ثعلب - وهو الصواب - إلى أن الهاء فيها زائدة واستدل على ذلك بقوله: أم بَيِّنَةٌ الأمومة^(٢)، وأيده في ذلك كثير من العلماء، منهم:

الرضى^(٣)، قال: "الأولى القول بزيادة الهاء في الأمومة والأمهات".

والمالقي^(٤)، قال: "والهاء زائدة، لقولهم في المصدر منه الأمومة، كما يقولون في العم: العمومة، وقالوا: تَأَمَّتْ أماً، أى: أَحَدَتْهَا، قال الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾^(٥)، وقال: ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(٦)، وقد قالوا: "أمات" على الأصل، قال فجمع بينهما:

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبِخْنَ الْوُجُوهَ .: فَرَجَّتْ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا^(٧)

(١) رصف المبتأى ٤٠٢.

(٢) في شرح الشافية ٢ / ٣٨٤.

(٣) ينظر الفصيح ثلعب ٢٨٢.

(٤) في شرح الشافية ٢ / ٣٨٤.

(٥) في رصف المبتأى ٤٠١.

(٦) سورة النساء من الآية رقم (٢٣).

(٧) سورة النجم من الآية رقم (٣٢).

(٨) من بحر المتقارب، قاله: مروان بن الحكم.

مواضعه: شرح التصريف ٢٧٩، شرح الرضى على الشافية ٢ / ٣٨٣، رصف المبتأى ٤٠١، شرح ابن يعيش على المفصل ٣ / ١٠، شرح التصريح ٢ / ٣٦٢، مع الهوامع ١ / ٢٣، اللسان (أمم) المعجم المفصل في شواهد النحو الشرعية ٢ / ٦١٧.

كما أيده ابن يعيش^(١) وقد أوردت رأيه قبل قليل، وسنذكر بقية أدلة أصحاب هذا الرأي في: العلة من زيادة الهاء. وهو عنوان أفردته لذلك وسيأتي قريباً.

وذهب آخرون إلى أن فيها أربع لغات، وهو رأى ليس فيه، ترجيح لغة على أخرى، ولم يرتضه الرضى^(٢)، قال: "فهذا الجواب منه غير تام" وذلك بعد قول ابن الحاجب: "أو هما أصلان" جواب آخر أقرب من الأول مع بعده".

ما يؤخذ به من هذه الآراء:

ما يؤخذ به وهو الصحيح من هذه المذاهب ما قال به ثعلب ومن وافقه وهو أن الهاء في "أمهة" و "أمهات" زائدة لما يأتى:

١ - أن الأوممة حكاها أنمة اللغة الثقات، كثعلب والمبرد الذي قال^(٣):

"فأما أمهات" فالهاء زائدة، لأنها من حروف الزوائد... ولو قلت: أمات لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما يستعمل على الأصل "أمهات" في الإتس، و "أمات" "في البهائم" فكانتها زيدت للفرق، ولو وضع كل واحدة في موضع والآخر لجاز ولكن الوجه ما ذكرت لك. والآخر إنما يجوز في شعر ترده إلى الأصل، فنقول: كل واحدة منها أم، فما جاز من زيادة في هذا أو حمل على الأصل فهو في الآخر جائز. قال الشاعر:

قوَالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ عَقَّارِ مَنْتَى أُمّهَاتِ الرِّبَاعِ^(٤)

٢ - سلامة هذا الرأى من الاعتراض والاضطراب.

-
- (١) ينظر ابن يعيش للمفصل ١٠ / ٥.
(٢) ينظر شرح الرضى للشافعية ٢ / ٣٨٤.
(٣) ينظر كتابه المقتضب ٣ / ١٦٩، ١٧٠.
(٤) من بحر السريع، قائله: السفاح بن بكير اليربوعي / رثى بها يحيى بن ميسرة، صاحب مصعب ابن عمير بن الزبير.
مواضعه: المقتضب ٣ / ١٧٠، شرح الرضى على الشافعية ٢ / ٣٨٣، رصف المباتى ٤٠٢، شرح ابن يعيش للمفصل ١٠ / ٤، خزائن الأندب ٦ / ٩٧، اللسان (أمم)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١ / ٤٨٩.

العلة من زيادة هذه الهاء:

تبيّن مما سبق من آراء أن الهاء في "أمهة" و "أمهات" زائدة وأشرت إلى أن ذلك هو الصواب، وأن السر في زيادة هذه الهاء في "أمهات"، لأجل التفريق بين من يعقل وبين ما لا يعقل^(١).

واستدل الطمّاء على زيادة الهاء في أمهات بما في ذلك من نصوص نوردها فيما يلي:

١ - زادت الهاء في جمع أم " يراد بها من يعقل في قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾^(١)، و ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(٢)، وقد سبقنا.

٢ - وردت "أمهات" بزيادة الهاء وبدونها - على الأصل - حيث جمع بينهما الشاعر فقال:

إذا الأمهات قبّحن الوجوة فرجبت الظلام بأمايتكا

وقد سبق ذكره.

٣ - جاءت الهاء زائدة في لفظ المفرد لم يعقل في قول الشاعر:

أمهتي خندف والياس أبي^(٤) .:

٤ - جاءت - كذلك - الهاء زائدة في لفظ الجمع، ولكن أريد بها ما لا يعقل، قال الشاعر:

قوال مغروف وفعاله عفار منتى أمهات الرباع^(٥) .:

ومجىء هذه الشواهد بزيادة الهاء في "أمهة" و "أمهات" أكبر دليل على صحة ما ذهب إليه أصحاب الرأي القائل بزيادتها.

٥ - ومما يؤكد ذلك مجىء "أمات" بدون زيادته الهاء، يراد بها ما لا يعقل حيث قول الشاعر:

كانت هجائين ملذّر ومحرّق .: أماتهن وطرقهن فحيلًا^(٦)

(١) ينظر رصف المباني ٤٠١، المقترض ١٦٩ / ٣، القاموس ٧٧ / ٤ (أمة).

(٢) سورة النساء من الآية رقم (٢٣).

(٣) سورة النجم من الآية رقم (٣٢).

(٤) المحتسب ٢ / ٢٢٤، شرح الرضوي ٢ / ٣٨٢، شرح ابن يعيش ٤ / ١٠، المعجم المفصل في علم الصرف ٢٢٧.

(٥) ينظر البيت في: المقترض ١٧٠ / ٣، رصف المباني ٤٠٢، شرح ابن يعيش للمفصل ٤ / ١٠، المعجم المفصل في علم الصرف ٢٢٧.

ومجمل القول:

أن في زيادة الهاء في "أمهة" و "أمهات" ثلاثة مذاهب:

١ - بعضهم على أنها أصلية، وهو مذهب الخليل، وقد ظهر فسادُه.

٢ - بعضهم على أنها إحدى أربع لغات وأنها أصل، وغيرها كذلك، ولا داعي للقول بأنها فرع عن أخرى.

٣ - بعضهم على أنها زائدة، وقال بذلك ثعلب، وتبعه آخرون، وهو الصواب، وقد سبق التنبيه على ذلك.

وأن السرف في زيادة الهاء في "أمهات"، وتركها في "أمات" هو إيجاد الفرق بين الأولى، التي لِمَنْ يَغْفَل، وبين الثانية التي لما لا يَغْفَل، وأن في ذلك عماداً يعتمد عليه السامع، أو المتكلم، أوهما معاً في معرفة القصد، والنية بذلك.

ب - زيادة الحرف لإزالة التشابه في الخط والرسم،

وتشمل:

١ - زيادة الألف في "مائة".

٢ - زيادة الألف بعد واو الجماعة.

٣ - زيادة الواو في "عمرو"، و "أولئك"، و "أولى"، و "لأوى".

(١) من بحر الكامل، قائله: الشاعر الراعي النميري.
مواضعه/ رصف المباتى ٤٠٢، شرح ابن يعيش للمفصل ٤/١٠، اللسان (طرق)، و(فحل)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٦٦٤/٢.

١- زيادة الألف في (مائة)^(١)

من الزيادات الواردة للألف - خطأ - زيادتها في لفظ "مائة".

قال أبو حيان: زادوا الألف في "مائة" للفرق بينها وبين "منه" وكتبت الزيادة من حروف العلة، لأن زيادتها تكثر.

وكتبت الزيادة ألفاً، لأنها تشبه الهمزة، ولأن الألف مجانسة للفتحة قبلها.

ولم تكن الزيادة ياء؛ لأنه كان يترتب على ذلك أن يجتمع حرفان متماثلان؛ لأن الياء كانت ستقلب ألفاً.

ولم تكن الزيادة واواً، لاستئصال الجمع بين الياء والواو، لأن أصل "مائة" - كما قالوا منية، قال أبو حيان: والدليل على أن الأصل في "مائة": منية، قول الشاعر:

فقلتُ والمرءُ تُخطِبه مَنِيَّةٌ . . . أدنى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مَيَّاتٍ^(٢)

وجُعِلَ الفرق في "مائة" دون "منه"، إما لأن الأول اسم والثاني حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، وإما لأن "المائة" محذوفة اللام؛ لأنها - كما يقال - من أميت الدرهم، فجُعِلَ الفرق في "مائة" بدلاً مما حذف منها مع كثرة استعمالها.

وقال محمد بن حرب البصرى، المعروف بالملهم، صاحب الأخفش: كتبت هذه الألف في "مائة" أولى منها بمنه، لأن أصل "مائة" - كما ذكرنا سابقاً - منية، على وزن "فِعْلة" من مَيَّيت^(٣).

وألحقوا لفظ "مائتان" بلفظ "مائة" في زيادة الألف^(٤)، دون لفظي "مئات" و "مئتين" - وإن يحصل اللبس، لا في المئتي، ولا في

(١) ينظر فيها: شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٨، مع الهوامع ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩،

(٢) من بحر البسيط، قائله: الشاعر تميم بن مقبل، وقيل: هو لأبي شبل الأعرابي. مواضعه: مع الهوامع ٢/ ٢٣٩، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ١٣٦.

(٣) ينظر مع الهوامع ٢/ ٢٣٩، وإنما دعاهم إلى التفريق بين مائة ومئة بزيادة الألف في الأولى أن الخط العربي قديماً لم يكن منقوطة، وكان هذا سيوقع في اللبس لو لم يؤت بالألف.

(٤) قال أبو حيان: "زيادة الألف في "مائتان" محل خلاف، فمنهم من يزيدها، وهو اختيار ابن مالك، لأن التنثية لا تغير الواو عما كان عليه، بخلاف الجمع، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزيدها في الجمع، لأن موجب الزيادة قد زال، وانفقوا على

المجموع -؛ لأن لفظ المفرد باق في المثني، بخلاف الجمع؛ لأن تاء المفرد تسقط فيه^(١).

٢ - زيادة الألف بعد (واو الجماعة)^(٢)

الألف الزائدة: هي الألف التي تزداد في آخر الفعل، ولا محل لها من الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿فاذكروا آلاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٣)،^(٤).

والمقصود بالفعل - هنا - الفعل الماضي، والأمر الذي اتصلت بهما واو الجماعة الواقعة طرفاً، كما في "اذكروا" في الآية القرآنية السابقة، كما في: حضروا، وقتلوا، من قولنا: الجنود حضروا، أيها المحاربون قاتلوا الأعداء، لا الواو التي في نحو: قاتلوهم، وضربوهم، وقتلوك وضربوك، وذلك للفرق بين الواو المذكورة في الأمثلة السابقة، وبين ما يأتي:

١ - الواو التي هي من أصل الفعل، كما في: يدعو، ويرجو، لأن هذه الواو هي لام الكلمة، فلا تنفصل عنها، كما تنفصل واو الجمع، سواء كانت هذه الواو متصلة بالكلمة - كما مثلنا، أم منفصلة عنها، كما في: يغزو، ويعنو.

٢ - الواو التي هي حرف عطف، إذ الأصل أن لا تُكتب الألف الفارقة إلا بعد الواو الدالة على الجمع وهي منفصلة، كما في "يحضروا" حتى لا تلتبس بواو العطف، إذ المتصلة لا تلتبس بها وإما كتبت الألف إلا خوفاً للتباس واو الجمع بواو العطف في نحو: إن حضروا ضربتهم، لكونها منفصلة^(٥).

أن الألف لا تزداد في الحرف، نحو: "منات، ومنون"، ينظر مع الهوامع ٢/٢٣٩.

- (١) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٨.
- (٢) تنظر هذه المسألة في: مع الهوامع ٢/٢٣٨، المعجم المفصل في النحو العربي ١/٣٢، المعجم المفصل في علوم اللغة ١/٩٦.
- (٣) سورة الأعراف من الآية رقم (٧٤).
- (٤) المعجم المفصل في النحو العربي ١/٣٢.
- (٥) ينظر شرح الرضي للشافية ٣/٢٢٥، ٢٢٦.

والفراء يجيز زيادة الألف في الفعل "يغزو" في حال الرفع ويجيز الكسائي ذلك في حال النصب، فعلى رأى الأول يجوز أن تقول: يغزوا محمداً، وعلى رأى الثاني، تقول: لن يغزوا محمداً. وأجاز الكوفيون زيادتها في نحو: ضاربوا زيد.

واختلف البصريون في زيادتها بالفعل المضارع الذي اتصلت به الواو الدالة على الجمع المتطرفة، فالأخفش يجعله كالماضي، والأمر في لحاقه بالألف، فيجب عنده: لن يضربوا وبعض البصريين لا يجيز ذلك، أى لا يصح أن تزداد ألف عنده - في: لن يضربوا^(١).

سبب زيادة الألف:

اختلف العلماء في سبب زيادة الألف في الأمثلة المذكورة سابقاً، فذهب الخليل إلى القول بأنه لما كان وضع الواو على المد وعلى الألف تحرك أصلاً زادوا بعدها الألف، لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف.

وقال بعضهم: زادوا الألف للفصل بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل، فإذا جاء الضمير مفعولاً به، لم يزدوا الألف بعد الواو، كما في: ضَرَبُوهم، وإذا جاء الضمير تأكيداً زادوا الألف، بعد الواو، فقالوا: ضربواهم، فرقاً بين الضميرين^(٢).

وذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أن هذه الألف الزائدة إنما جاءت للفصل بها بين واو النسق، مثل: كفروا، وردوا، وجاءوا: ونحو ذلك من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، وسموا هذه الألف ألف الفصل؛ ولهذا لم يلحقوها بالفعل الدال على المفرد، مثل: يدعو.

وعلة زيادتها عند الفراء في هذه المواضع، هي الفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة.

وعلة زيادتها عند الكسائي هي الفرق بين الاسم والفعل.

وقال بعضهم: زادوا الواو في هذه المواضع؛ ليفرقوا بين الواو الأصلية، والواو الزائدة^(٣).

(١) ينظر مع الهوامع ٢/ ٢٣٨.

(٢) ينظر شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) ينظر مع الهوامع ٢/ ٢٣٨.

هذا، وهناك واو رابعة زائدة، ولا تزداد بعدها الألف الفارقة، وهي واو جمع المنكر السالم، في مثل "طالبو العلم مجدون، وهذا مما لا يخفى.

ومجمل المسألة:

أن الألف تزداد في الفعل الماضي والأمر، بعد الواو الدالة على الجمع الواقعة طرفاً، سواء كانت هذه الواو متصلة بالفعل، كما في: وصلوا، أم منفصلة عنه، كما في: حضروا، وذلك للفرق بين هذه الواو وبين:

* - الواو التي هي لام الكلمة - من جهة - مثل: يدعو، ويغزو، فالواو - هنا - لا تتل على الجمع، لكونها من أصل الفعل.

* - الواو التي هي للعطف - من جهة أخرى - مثل: حضرو وفهم، فالواو - هنا - لعطف جملة "فهم" على جملة "حضر".

وأما ما جاء من زيادتها في غير ذلك فلا يلتفت إليه، ولا يعمل به في الكتابة اليوم.

٣- زيادة الواو في: (عمرو)، و(أولئك)، و(أولئك)،

و(أولئك)

أولاً: زيادة الواو في "عمرو"^(١)

تزداد الواو في "عمرو" - بفتح العين وسكون الميم - في حالتى الرفع والجر، لأجل الفرق بينه وبين "عمر" - بضم الأول وفتح الثانى -.

وحضت هذه الزيادة بحالتى الرفع والجر، لعدم الاحتياج إليها فى حال النصب، لأن "عمرو" سيكتب - حينئذ - بالألف، لأنه لم يكن ممنوعاً من الصرف، كمنع "عمر" من ذلك؛ لذا لم يُخْتَجُّ لزيادة الواو فى هذه الحال.

وكانت الزيادة واواً؛ لأن الواو لا يقع فيها لبس، ولم تكن ياء، لنلا يلتبس المزيد فيه بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولم تكن الزيادة ألفاً؛ لنلا يلتبس المرفوع بالمنصوب.

وجعل الفرق فى "عمرو"، لأنه أخف من "عمر" من جهتين:

جهة بنائه على "فعل" - بفتح الأول والثانى -، وجهة انصرافه،

وهذا ما لم يتوفر فى "عمر"^(٢).

(١) ينظر فى هذه المسألة: شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧، مع الهوامع ٢/ ٢٣٩.

(٢) ينظر مع الهوامع ٢/ ٢٣٩، شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧.

ثانياً: زيادة الواو في "أولئك" (١)

تزداد الواو في "أولئك" فرقا بينها وبين "إليك".
وكانت الزيادة واواً أولى من الياء؛ لأن الواو تناسب الضمة قبلها، وكانت أولى من الألف؛ لتلا يجتمع مثلان.

وجعل الفرق في "أولئك" لأنه اسم، والاسم أولى بالزيادة، لكثرتها في ذلك، ولأن "أولئك" قد حذفت منه بعض حروفه، وهي الألف، فكانت الزيادة فيه أولى، ليكون ذلك، كالعوض مما حذفت منه.

وزعم الكوفيون أن زيادة الواو في "أولئك" للفرق بينها وبين "أولئك" الاسمية، لأن "إلى" - كما قالوا - تستعمل اسماً، حكوا من كلام قولهم: انصرفت من إليك (٢).

قال ابن الحاجب: وزادوا في "أولاء" حملاً له على "أولئك" (٣).

ثالثاً: زيادة الواو في "أولى" (٤)

تزداد الواو في "أولى": للفرق بينه وبين "إلى"، وحملاً "أولو" عليه (٥).

قال أبو حيان: وأما "أولو" و "أولات" فلم أظفر في تعليقه بنص، ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بينه وبين "أولى" في حالتى النصب والجر، وبين "إلى" الجارة وحمّلت حالة الرفع على حالتى النصب والجر، "إلى" الجارة، وحمّلت حالى الرفع على حالتى النصب والجر، وحمّلت التانيث في "أولات" على التذكير في "أولى" (٦).

رابعاً: زيادة الواو في "أُوخَى"

تزداد الواو في لفظ "أُوخَى" في حالة التصغير للفرق بينه وبين "أخى" المكبر.

(١) ينظر في زيادة هذه الواو في: شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧، مع الهوامع ٢/ ٢٣٩.

(٢) ينظر مع الهوامع ٢/ ٢٣٩.

(٣) ينظر شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧.

(٤) تنتظر زيادة الواو - هنا - في: شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧، مع الهوامع ٢/ ٢٣٩.

(٥) ينظر شرح الرضى للشافية ٣/ ٣٢٧.

(٦) ينظر مع الهوامع ٢/ ٢٣٩.

قال أبو حيان: "وأما في "أوحى" في حالة التصغير فزادها
بعض أهل الخط فرقا بينها وبين "أخى" المكبر.

وكانت الزيادة في التصغير لأمرين:

أولهما: لأن التصغير فرع، والفروع أخمل للزيادة من غيرها.

ثانيها: لأنه قد يغير لأجل التصغير، والتغيير يأنس بالتغيير.

وكانت الزيادة واوًا، لأن الواو مجانسة لضمة الهمزة.

وأكثر أهل الخط لا يزيدونها، لأنهم ينظرون إلى أن التصغير فرع

عن أصل، وهو التكرير، فهو ليس ببناء أصلي^(١).

والذي عليه الجميع - الآن - أن كتابته بغير واو وذلك هو

الصواب.

(١) ينظر فتح الهوامع ٢/٢٣٩.

الخاتمة

الحمد لله، الذى علم الإنسان ما لم يعلم، وصلاة وسلاماً دائمين على خاتم الأنبياء والرسل - ﷺ -، وعلى آله، وصحبه، والتابعين، وتابعيهم، إلى يوم يبعثون.

وبعد:

فمما لا شك فيه أن الإنسان إذا انتهى من عمل كان قد بدأه، حمد الله على تمامه، وشكره على فضله وامتنانه.

وهأنذا قد توصلت - بفضل الله - خلال عملى هذا إلى عديد من المسائل التى اشتملها موضوع البحث الذى آثرته على غيره، فمن يمعن النظر فيها يجذ:

أولاً: أن اللغة العربية، كما هى ثرية بمعانيها، ثرية - أيضاً - بألفاظها، ولنلا تختلط هذه الألفاظ، يوتى بشيء منها زيادة، ولو كان حرفاً، فيتحدد - بهذا - اللفظ المرجو، ويظهر - بذلك - المعنى المدعو، فمثلاً الميم فى "أنتما" فإن المجيء بها كان العماد الذى يعتمد عليه القارئ أو السامع، بأن هذا الضمير للمثنى، وليس للمفرد، وأن اللام التى ألحقت بخبر "إن" المكسورة الهمزة، المخففة من الثقيلة، قد منعت اللبس بينها وبين "إن" النافية، وكذلك ما كان للألف الزائدة، بعد الواو الدالة على الجمع، والواقعة طرفاً، من فواند، أو الزائدة على ضمير المفرد المؤنث الغائب، أو الباء الزائدة فى خبرى "ليس" و "ما"، أو الواو الزائدة فى: أولئك" و "أولى" وغيرهما، أو ما فى زيادة الهاء على "ما" الاستفهامية، بعد حذف ألفها، إثر دخول الجار عليها، أو زيادتها فى "أمهات" وما لذلك من أثر لا يمكن إنكاره.

ثانياً: أن هذه المسائل قد تم ترتيبها حسب اتفاقها فيما بينها إلا ما ندر منها.

ثالثاً: بلغ عدد المسائل التى توصلت - بفضل الله - إليها خمس عشرة مسألة، وأن الإيجاز الظاهر فى بعضها، كان مقصوداً، وبالقدر الذى يكشف عن علة الحديث منها، والحد الذى يتواءم والموضوع الذى نحن بصدده، مراعى فى ذلك إيجاز يبعد عن الخلل، وتطويل يودى إلى الملل.

هذا، وما قصدت من ذلك إلا نفع اللغة والمشتغلين بها، فإن كنت
قد وفقت - وذلك الفضل من الله - فعسى أن يكون هذا باعثاً لى إلى
خطوات أوسع، وعمل - على طريق خدمتها - أجل وأنفع.

وإلا فحسبى أننى قد حاولت، ورحم الله امرءاً وجد فى عملى هذا
خللاً فأرشدنى إلى تصويبه، أو عثر فيه على نقص فبصرنى إلى معالجته
فيكون قد وجهنى بهذا - من الكمال - إلى تقريبه، إذ الكمال لله وحده.

والحمد لله أولاً وآخراً

كتبه

د/ عبد الستار عبد العاطح رضوان

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات

الإسلامية والعربية بنات - سوهاج



مصادر ومراجع البحث

أولاً: القرآن الكريم تنزيل من حكيم علیم

ثانياً: المراجع العلمية:

- ◆ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس - مطبعة المدني - القاهرة - طبعة أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ◆ الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المطلب القرشي الكيشي (٦١٥ - ٦٩٥ هـ) - تحقيق د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي وآخرين - مؤسسة مكتبة الطباعة والإعلام - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- ◆ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجت البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي - بدمشق.
- ◆ إعراب القرآن الكريم وبيانه - تأليف الأستاذ/ محي الدين الدرويش - دار ابن كثير - دمشق بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ◆ إملأ ما من به الرحمن من وجود الإعراب والقراءات في جميع القرآن - تأليف أبي البقاء العكبري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ) - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ◆ الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (٤٥٠ - ٥٤٢ هـ).
- ◆ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - تأليف كمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ) - بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ◆ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تأليف ابن هشام الأنصاري المصري (- ٧٦١ هـ) - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.

- ◆ الإيضاح فى شرح المفصل - تأليف ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) - تحقيق موسى بناى العلى - مطبعة العانى - بغداد سنة ١٩٨٢م.
- ◆ البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٩٣م.
- ◆ جمهرة اللغة لابن نريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصرى - المتوفى (٣٢١هـ).
- ◆ حاشية الصبان - على شرح الأشمونى - عيسى البابى الحلبى وشركاه.
- ◆ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - تأليف عبد القادر البغدادى (١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ) - تحقيق عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخاتجى بمصر - ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.
- ◆ رصف المباتى فى شرح حروف المعانى - احمد بن عبد النور المالى (- ٧٠٢هـ) - تحقيق أحمد محمد الخراط - مجمع اللغة العربية - بدمشق.
- ◆ شرح التصريف - تأليف عمر بن ثابت الثمانينى (- ٤٤٢هـ) - تحقيق د/ إبراهيم سليمان البعنى - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ◆ شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى = دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبى.
- ◆ شرح الرضى على شافية ابن الحاجب - تأليف رضى الدين الاسترأبادى (- ٦٨٦هـ) - تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ◆ شرح الرضى على كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأبادى (- ٦٨٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ◆ شرح المرادى على ألفية ابن مالك لابن أم قاسم (- ٧٤٩هـ) - تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - طبعة أولى.
- ◆ شرح المكودى على ألفية ابن مالك - تحقيق د/ فاطمة الراجحى - جامعة الكويت ١٩٩٣م.
- ◆ شرح ابن يعيش على المفصل - تأليف موفق الدين بن يعيش (- ٦٤٣هـ) - مكتبة المنتبى - القاهرة.

- ◆ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك - للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان.
- ◆ عل النحو لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق (-٣٢٥هـ) - تحقيق د/ محمود جاسم الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- ◆ عمدة الحفاظ فى تفسير أشرف الألفاظ - للشيخ احمد يوسف المعروف بالسامين الحلبي - تحقيق د/ محمد التونجى - مطبعة عالم الكتب - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- ◆ الفصحح لأبى العباس ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١هـ) - تحقيق د/ عاطف مذكور - دار المعارف.
- ◆ الفوائد الضيائية على شرح كافية ابن الحاجب - تأليف نور الدين عبد الرحمن لجامى (-٨٩٨هـ) - تحقيق د/ أسامة طه الرفاعى - طبعة أولى ١٩٨٣م.
- ◆ القاموس المحيط - تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى - دار الجيل - بيروت - لبنان.
- ◆ الكتاب لسبويه - أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية للكتاب - ١٩٧٧.
- ◆ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل - تأليف جار الله محمود عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ◆ لسان العرب لابن منظور للعلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصرى - دار صادر - بيروت.
- ◆ المبدع فى تلخيص الممتع لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د/ مصطفى النماس - مكتبة الأزهر - القاهرة - طبعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ◆ المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - تأليف أبى الفتح عثمان ابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل - القاهرة - ١٩٩٤م.
- ◆ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) - تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى - طبعة العاتى - بغداد.
- ◆ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/ محمد كامل بركات - دار المبنى - جدة - ١٩٨٤م.

- ◆ المصباح المنير - تأليف احمد بن محمد بن على الفيومي المقرئ - طبعة لبنان ١٩٨٧م.
- ◆ معجم كتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٥هـ) - تحقيق د/ مهدي المخزومي وآخر - المكتبة الوطنية - بغداد - ١٩٨١م.
- ◆ المعجم المفصل في الإعراب - تأليف / طاهر يوسف الخطيب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- ◆ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية - إعداد د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ◆ المعجم المفصل في علوم اللغة - تأليف د/ محمد التونجي، والأستاذ/ راجي الأسمر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٩٩٣م.
- ◆ المعجم المفصل في النحو العربي - إعداد د/ عزيزة فوال بابتي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة أولى - ١٩٩٢م.
- ◆ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام الأنصاري المصري - تحقيق د/ ملزق المبارك وآخرين - دار الفكر - الطبعة الخامسة - بيروت - ١٩٧٩م.
- ◆ - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ - ٢٨٥هـ) - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة - ١٣٨٦هـ.
- ◆ لمقرب - تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور (- ٦٦٩هـ) - تحقيق احمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى - مطبعة العاتى - الطبعة الأولى - ١٩٧٢م.
- ◆ النحو الوافى - تأليف عباس حسن - الطبعة الثامنة - دار المعارف.
- ◆ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - تأليف جلال الدين السيوطى - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

رقم الصفحة	الموضوع
٩٤	المقدمة
٩٧	تمهيد
٩٩	الفصل الأول: ما كان العماد فيه كلمة (اسماً أو حرف معنى)، ويضم: سبعة مباحث:
١٠٠	١ - ضمير الفصل
١٠٢	ما يشترط في هذا الضمير
١٠٥	فائدة هذا الضمير
١٠٦	إعراب ضمير الفصل
١١٠	اختلاف العلماء في تسمية هذا الضمير
١١٠	٢ - ضمير النصب المنفصل "إياك"، وأخواته:
١١١	اختلاف العلماء في "إياك"
١١٤	٣ - اللام الفارقة بين "إن" المكسورة، و "إن" النافية اقتران خبر "إن" المكسورة باللام
١١٩	حقيقة اللام الداخلة على خبر "إن" المكسورة الهمزة
١٢٢	٤ - الفواصل بين "أن" المفتوحة وبين خبرها
١٢٥	العلة في المجيء بهذه الفواصل
١٢٥	ما بعد تخفيف "أن" المفتوحة
١٢٦	اختلاف العلماء في إعمالها
١٢٧	٥ - زيادة الباء في خبرى "ليس"، و "ما"
١٢٨	٦ - زيادة هاء السكت متصلة بـ "ما" الاستفهامية
١٣١	٧ - حركة لام المستغاث به

١٣٢ العلة في فتح لام المستغاث به
١٣٤	الفصل الثانی: ما كان العماد فيه حرفاً مبنياً، ويضم مبحثين:
١٣٤	أ - زيادة الحرف لإزالة اللبس المغوى، ويشمل:
١٣٤	١ - الميم في "أنتما"، وفروعه
١٣٧	٢ - الألف في ضمير المفرد المؤنث الغائب
١٣٨	٣ - الهاء في "أمهات":
١٣٩	مذاهب الطعام وأدلتهم
١٤٢ العلة من زيادة هذه الهاء
١٤٣	ب - زيادة الحرف لإزالة التشابه في الخط والرسم، ويشمل:
١٤٤	١ - زيادة الألف في "مائة"
١٤٥	٢ - زيادة الألف بعد واو الجماعة
١٤٦ سبب زيادة الألف
١٤٧	٣ - زيادة الواو في: "عمرو"، و "أولئك"، و "أولى"، و "أوخي":
١٤٧ أولاً: زيادة الواو في "عمرو"
١٤٨ ثانياً: زيادة الواو في "أولئك"
١٤٨ ثالثاً: زيادة الواو في "أولى"
١٤٨ رابعاً: زيادة الواو في "أوخي"
١٥٠ الخاتمة
١٥٢ مصادر البحث ومراجعته
١٥٦ المحتوى